IUGJIS
Vol 29, No 3, 2021, pp 196 - 225
ISSN 2410-5201
مجلة الجامعة للدراسات الإسلامية (عقيدة – تفسير – حديث)

تاريخ الإرسال (20-06-2020)، تاريخ قبول النشر (25-07-2020)

أثر أصول الراوي في الجرح والتعديل

اسم الباحث الأول: كفاح صبحي القطامي

اسم الباحث الثاني: د. عبد ربه سلمان أبو صعيليك

اسم الجامعة والبلد: الحديث-كلية الشريعة-الجامعة الأردنية-الأردن

* البريد الالكتروني للباحث المرسل:

E-mail address: kifah-qutami@hotmail.com

https://doi.org/10.33976/IUGJIS.29.3/2021/8

الملخص:

يتناول هذا البحث موضوعاً هاماً، وهو أثر أصول الراوي في الجرح والتعديل، من حيث التأصيل النظري، والتطبيق العملي عند العلماء في كتب الجرح والتعديل.

وقد تتبعت الباحثة مفهوم الأصول عند المحدثين، واستخداماتهم المختلفة لكلمة الأصل، وثم بينت طرق ضبط الكتاب واصلاحه، وكشفت عن أسباب اختلال أصول الراوي، وأثر ذلك على الراوي، من حيث تقسيمه على مراتب حسب ضبطه لأصوله وحفظه، وكذلك بيان التضعيف والتوثيق المقيد بأصول الراوي، وبيان أثر أصول الراوي في المفاضلة بين مراتب الأصحاب والترجيح بينهم عند الاختلاف.

كلمات مفتاحية: الأصول– الجرح والتعديل– الحكم على الراوي، مفاضلة.

the effect of the narrator's origins on Invalidation and Rectification

Abstract:

This research deals with an important topic, which is the effect of the narrator's origins on application of .Invalidation and Rectification, in terms of theoretical rooting, and the practical scholars in the books of Invalidation and Rectification

The researcher traced the concept of the origins among the modernists, and their different uses of the word origin, and then showed the methods of controlling the book and its reform, and revealed the reasons for the imbalance of the narrator's origins, and the effect of that on the narrator, in terms of dividing it into ranks, According to its controlling of its origins and preservation, as well as a statement of weakening and documentation restricted by the origins of the narrator, And clarify the effect of the narrator's origins on the comparison between the ranks of students and the probability between them when they differ.

Keywords:

المقدمة:

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على رسولنا الكريم المبعوث رحمة للعالمين، نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، أما بعد:

فإن الله بعث محمداً صلى الله عليه وسلم بالحق وأنزل عليه الكتاب، وأمره أن يبلغ دينه، فترك أمته على المحجة البيضاء لا يزيغ عنها إلا هالك، ولقد هيأ الله لهذه الأمة من يعتني لدينه وسنة نبيه من الصحابة والتابعين الأخيار ومن تبعهم من علماء المسلمين ، فاختار لحفظ سنة نبيه من العلماء الأجلاء، من بحثوا في سندها ومتنها ، وميزوا صحيحها من سقيمها ، وألفوا المصنفات في كافة علوم الحديث، وأسسوا منهجية علمية منضبطة في الحكم على الرواة وأحاديثهم، ووضعوا القواعد العلمية لمعرفة ضبط الرواة وعدالتهم، لأن ذلك مقدمة هامة للحكم على أحاديثهم، وفي هذا البحث سأبحث في مسألة هامة وهي تتعلق بأصول الراوي وضبطها، وأثر ذلك على جرح الراوي وتعديله، وبيان براعة النقاد المسلمين بوضع ضوابط للتأكد من سلامة أصول الراوي وكتبه، وكيف احتاط النقاد في بيان ضعف الراوي أو توثيقه بالنظر إلى أصوله والتحقق من ضبطها.

مشكلة البحث:

تتمثل مشكلة الدراسة بالإجابة عن الأسئلة التالية:

1- ما مفهوم الأصول عند المحدثين؟
2- كيف ضبط المحدثون أصولهم، وأصلحوها؟
3- ما هي الوسائل التي استخدمها النقاد في الكشف عن اختلال أصول الراوي، وضبطها؟
4- ما أسباب اختلال أصل الراوي؟
5- هل لأصول الراوي أثر في الحكم على حال الراوي؟

أهمية البحث:

تتمثل أهمية البحث في النقاط التالية:

1- دراسة مفهوم الأصول عند المحدثين، وبيان تطبيقاتها عندهم.
2- تسليط الضوء على أهمية ضبط الأصول عند التحديث.
3- إبراز أهمية النظر في أصول الراوي في الحكم عليه جرحاً وتعديلاً.
4- الكشف عن المنهجية العلمية التي سار عليها النقاد في الحكم على الراوي من خلال أصوله.

أهداف البحث:

من أهداف هذا البحث:

1- توضيح مفهوم الأصول عند المحدثين، وتطبيقاتها عندهم.
2- بيان طرق المحدثون في ضبط أصولهم وإصلاحها.
3- كشف وسائل النقاد في الكشف عن اختلال أصول الراوي، وضبطها.
4- توضيح أسباب اختلال أصول الراوي.
5- كشف أثر أصول الراوي في الحكم على حال الراوي.

الدراسات السابقة:

بعد السؤال والبحث، لم أقف على من تناول مفردات هذا البحث كاملاً بالدراسة، وإنما وقفت على بعض الدراسات التي لها صلة بهذا البحث بشكل إجمالي، منها:

1- بحث دفن الراوي كتبه وأثره على درجة ضبطه، د. عبد ربه سلمان أبو صعيليك، حيث تناول في البحث أسباب دفن الراوي لكتبه، وأثر ذلك على ضبطه، وهذه الدراسة تتناول جزئية واحدة وهي دفن الراوي لكتبه، بينما دراستي تتناول المسألة بشكل أوسع، وتبين أثر الأصول بشكل عام على الجرح والتعديل.

2- بحث المخاطر التي تعرضت لها كتب الحديث جمعاً، وتصنيفاً، ودراسة لتأثيرها على كتب الرواية، د. محمود رشيد، هذا البحث يتناول المخاطر التي تعرضت لها كتب الحديث وأثرها على كتب الرواية، بينما دراستي تتعرض لأثرها على الجرح والتعديل.

3- الجرح والتعديل، د. إبراهيم اللاحم، أشار إلى بعض المسائل التي تتعلق بأصول الراوي في بعض المباحث بشكل إجمالي، وهذا الدراسة تسلط الضوء على أثر الأصول في جرح الرواة وتعديلهم.

منهجية البحث:

اقتضت طبيعة البحث أن أستخدم المناهج التالية:

1- **المنهج الوصفي:** وذلك من خلال تتبع تعريفات النقاد وأقوالهم في المسألة.

2- **المنهج الاستقرائي:** وذلك باستقراء أغلب مظان هذا البحث من كتب المصطلح وكتب الجرح والتعديل وغيرها.

3- **المنهج التحليلي:** بعد استقراء هذه المظان والنتائج وجمعها، قمت بتحليلها وإظهار المراد منها.

4- **المنهج النقدي:** وذلك باستنباط الفوائد والقواعد والكشف عنها، ونقد ومناقشة أقوال النقاد.

خطة البحث:

اشتمل البحث على أربعة مباحث:

المبحث الأول: مفهوم الأصول عند المحدثين، والمصطلحات ذات الصلة.

المطلب الأول: مفهوم الأصل لغة، واصطلاحاً.

المطلب الثاني: إطلاقات (الأصل) في اصطلاح المحدثين.

المطلب الثالث: مصطلحات ذات صلة.

المبحث الثاني: ضبط أصول الراوي، ووسائل النقاد في الكشف عن ذلك.

المطلب الأول: عناية المحدثين في ضبط الكتاب واصلاحه.

المطلب الثاني: وسائل النقاد في الكشف عن ضبط أصول الراوي.

المبحث الثالث: أسباب اختلال أصول الراوي.

المطلب الأول: تحريف كتاب الراوي وأصله.

المطلب الثاني: اختلال ضبط أصول الراوي عند الأداء.

المبحث الرابع: أثر أصول الراوي في الحكم عليه.

المطلب الأول: أثر أصول الراوي في تقسيم مراتب الرواة.

المطلب الثاني: التوثيق والتضعيف المقيد بأصول الراوي.

المطلب الثالث: المفاضلة بين الرواة وتحديد طبقات الأصحاب، والترجيح بينهم عند الاختلاف.

المبحث الأول: مفهوم الأصول عند المحدثين، والمصطلحات ذات الصلة.

المطلب الأول: مفهوم الأصل لغةً واصطلاحاً:

الأصل لغة:

قال ابن فارس: " الهمزة والصاد واللام، ثلاثة أصولٍ متباعدٍ بعضُها من بعض، أحدها: أساس الشيء، والثاني: الحيّة، والثالث: ما كان من النّهار بعد العشيّ. فأما الأوّل فالأصل أصل الشيء[1] ، وقال الفيروز آبادي: "الأَصْلُ : أَسْفَلُ الشيءِ كالياْصول، وجمعه أُصولٌ وآصُلٌ."[2]

وقال الجرجاني: "هو ما يبنى عليه غيره ... وهو عبارة عما يفتقر إليه ولا يفتقر هو إلى غيره "[3]

فالأصل لغة: أساس الشيء، والمعتمد عليه في بناء غيره.

أما اصطلاحاً:

عرَّفه العلماء عدة تعريفات بين موجز وموّسع، والذي أراه شاملاً وافياً لهذه الدراسة، هو تعريف الدكتور عبد الرحمن الخميسي، **الأصل:** " هو الكتاب الذي جمع فيه المحدث مروياته سماعاً أو إجازةً ، بخطه أو بخط غيره، مع مقابلته وكتابة سماعه فيه" [4]

وهذا التعريف يشمل ما يلي:

1- ما تحمله المحدث سماعاً من شيخه مع مقابلته.

2- ما تحمله المحدث إجازة عن شيخه، ولم يسمعه منه.

3- يشترط كتابة الحديث بخطه أو بخط غيره إن كان أمياً أو ضريراً على أن يكون من الموثوقين والمؤتمنين. [5]

4- يشترط مقابلة الكتاب بكتاب شيخه، أو مقابلته بأصل مقابَل، أو بفرع مقابل بأصل السماع.

5- يشترط أيضاً في الأصل أن يكتب المحدث سماعه في أصله، واسم شيخه، وتاريخ ووقت سماعه، وأسماء من سمع معه ومنه أيضاً.[6]

ومن هنا يتضح لنا العلاقة بين المعنى اللغوي والاصطلاحي، وهو أساس الشيء ومبتدأه، فالأصل عند المحدثين هو الكتاب الأساس الذي يرجع له المحدث لسماعاته ورواياته عن شيوخه.

<u>المطلب الثاني: إطلاقات (الأصل) في اصطلاح المحدثين:</u>

كلمة الأصل عند المحدثين لها اطلاقات متعددة، فهي قد تطلق على الأحاديث أو الكتب أو القواعد.[7]

ويتميز معنى مصطلح الأصل الوارد في كتب المحدثين حسب موضعها وحسب القرائن في النص.

<u>أما إطلاقها على الأحاديث فتأتي على عدة أوجه :</u>

---

(1)ابن فارس، معجم مقاييس اللغة (ج101/1).

(2) الفيروز آبادي، القاموس المحيط (ص1242).

(3)الجرجاني، التعريفات(ص 45).

(4) الخميسي، معجم علوم الحديث النبوي(ص36-38).

(5) قال ابن الصلاح:" إِذَا كَانَ الرَّاوِي ضَرِيرًا، وَلَمْ يَحْفَظْ حَدِيثَهُ مِنْ فَمِ مَنْ حَدَّثَهُ، وَاسْتَعَانَ بِالْمَأْمُونِينَ فِي ضَبْطِ سَمَاعِهِ، وَحِفْظِ كِتَابِهِ، ثُمَّ عِنْدَ رِوَايَتِهِ فِي الْقِرَاءَةِ مِنْهُ عَلَيْهِ، وَاحْتَاطَ فِي ذَلِكَ عَلَى حَسَبِ حَالِهِ، بِحَيْثُ يَحْصُلُ مَعَهُ الظَّنُّ بِالسَّلَامَةِ مِنَ التَّغْيِيرِ، صَحَّتْ رِوَايَتُهُ، غَيْرَ أَنَّهُ أَوْلَى بِالْخِلَافِ وَالْمَنْعِ مِنْ مِثْلِ ذَلِكَ مِنَ الْبَصِيرِ." ابن الصلاح، معرفة أنواع علوم الحديث(ص210).

(6) قد شدد جمهور المحدثين على مسألة كتابة الطالب سماعه على الكتاب، قال الخطيب البغدادي:" باب القول فيمن سمع من بعض الشيوخ أحاديث لم يحفظها ثم وجد أصل المحدث بها <u>ولم يكتب فيه سماعه</u> أو وجد نسخة كتبت عن الشيخ تسكن نفسه الى صحتها هل يجوز له الرواية منها عامة أصحاب الحديث يمنعون ذلك" الخطيب، الكفاية في علم الرواية(ص257).

(7) ينظر سلامة، لسان المحدثين (ج83/2-86). بتصرف

الوجه الأول : تطلق على الأحاديث التي لا تثبت متونُها، ولا تحتمل أن تثبت، وإن عُرفت أسانيدها.

مثاله ما ذكره ابن أبي حاتم عن أبيه قال: " سألتُ أبِي عَن حدِيثٍ ؛ رواهُ سعِيدُ بنُ بشِيرٍ ، عن منصُورِ بنِ زاذان ، عنِ الزُّهرِيِّ ، عن أبِي سلمة ، عن عائِشة : كان النّبِيُّ صلى الله عليه وسلم ، يُقبّلُ إذا خرج إلى الصّلاةِ ، ولا يتوضّأ. فقال أبِي: هذا حدِيثٌ مُنكرٌ لاَ أصل لهُ مِن حدِيثِ الزُّهرِيِّ، ولا أعلمُ منصُور بن زاذان سمِع مِن الزُّهرِيِّ ولا روى عنهُ. وحِفظِي عن أبِي (رحِمهُ اللَّهُ)، أنّهُ قال : إنّما أراد الزُّهرِيُّ، عن أبِي سلمة، عن عائِشة: أنَّ النّبِيّ صلى الله عليه وسلم كان يُقبّلُ وهُو صائِمٌ. قُلتُ لأبِي: الوهمُ مِمّن هو؟، قال : مِن سعِيدِ بنِ بشِيرٍ." [8]

الوجه الثاني: تطلق على الإسناد ، صحيحاً كان أو غير صحيح. من ذلك قولهم (هذا الحديث لا أصل له) يريدون أنه لم يوقَفْ له على إسناد، فليس له أصل في كتب الرواية، ويعنون بذلك أن معناه ومضمونه غريب عن نصوص الشريعة وأصولها، ليس فيها ما يشهد لمعناه في الجملة.

قال السخاوي:" سئل القاضي تقي الدين ابن الزيتوني عما اشتهر على الألسنة، بل وفي كتب الفقهاء، والأصوليين من قوله صلى الله عليه وسلم: "إنا نحكم بالظاهر والله يتولى السرائر"، فقال: هذا الحديث قد اشتهر على الألسنة كثيرًا، وجزم شيخ شيوخنا حافظ الوقت الزين العراقي (رحمه الله) أنه لا أصل له، وكذا سئل عنه الحافظ أبو الحجاج المزي من قبل فأنكره أيضًا."[9]

أي لا أصل للحديث في كتب الرواية سواء بإسناد صحيح أو غير صحيح، وقولهم له أصل: أي أصل ذلك الحديث ثابت في الجملة.

الوجه الثالث : الحديث الذي يكون أساساً في بابه وقاعدة له فيكون ابتناءُ الباب عليه واستنادهُ إليه ، ويكون مشتملاً على معنى هامٍّ أو حكمٍ يحتاج إليه الناس ، ومن ذلك قولهم (هذا الحديث من الأصول) ، وقولهم في الراوي (لم يخرج له البخاري في الأصول، وإنما أخرج له في المتابعات والشواهد).

قال السيوطي في معرض دفاعه عن مسلم لروايته عن الضعفاء في صحيحه:" يذكر الحديث أولا بإسناد نظيف ويجعله أصلاً ثم يتبعه بإسناد أو أسانيد فيها بعض الضعفاء على وجه التأكيد والمبالغة أو لزيادة فيه تنبه على فائدة"[10]

الوجه الرابع: يطلق على اتحاد مخرج الحديث، وإن اختلف لفظه ومعناه عن الأصل المروي عنه.[11]

الوجه الخامس: يطلق على الحديث الذي اتحد لفظه ومعناه، أو أحدهما دون اتحاد مخرجه.[12]

والوجهان الرابع والخامس كثيراً ما يستخدمهما أصحاب المستخرجات، فيقولون مثلاً أصل هذا الحديث في البخاري أو الصحيحين، سواء اتحد مخرجه أو لفظه ومعناه.

الوجه السادس: يطلق على المتابعة، فقولهم لا أصل له، أي ليس له متابع، وكثير ما يستخدم هذا المعنى ابن عدي والعقيلي في كتابيهما،[13] قال العقيلي في ترجمة سليمان بن أحمد الواسطي: " وله غير حديث لاَ يُتَابَعُ عليه ليس له من حديث الأوزاعي أصل وقد روي من غير حديث الأوزاعي بإسناد صالح"[14]

---

(8) ابن أبي حاتم، العلل (ج1/565،ح108).

(9) السخاوي، الأجوبة المرضية فيما سئل السخاوي عنه من الأحاديث النبوية(ج2،/842).

(10) السيوطي، تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي (ج1/ 97).

(11) الغوري، معجم المصطلحات الحديثية، (ص128-129).

(12) المرجع السابق.

(13) ينظر لفظة لا أصل له، الخميسي، معجم علوم الحديث النبوي (ص175).

(14) العقيلي، الضعفاء،(ج2/122).

وهذا ما أكده الحاكم في تعريفه للشاذ، فقال:" فأما الشاذ فإنه حديث يتفرد به ثقة من الثقات وليس للحديث أصل متابع لذلك الثقة"[15]

الوجه السابع: يطلق على الحديث الموضوع: فمثلاً قولهم هذا حديث لا أصل قد يعنون به أنه موضوع مكذوب على رسول الله صلى الله عليه وسلم، أو على الصحابي أو التابعي الذي أُسنِد قولُه إليه، فقولهم في الحديث لا أصل له، يعنون به كَذِب الحديث، لا نفيَ وجود إسناد له.

ذكر ابن عدي حديث في فضائل عثمان (رضي الله عنه)، وذكر طرقاً عدة للحديث، ثم قال:" وَأما حَدِيث أنس فمدار الطَّرِيقَيْنِ الْأَوَّلين على يَحْيَى بن شبيب، قَالَ ابْنُ حِبَّانَ: حدث عَن الثَّوْرِيّ بِمَا لم يحدث بِهِ فَهَذَا لَا يجوز الِاحْتِجَاج بِهِ، وَأما الطَّرِيق الثَّالِث فَفِيهِ عَبَّاس بن مُحَمَّد الْعلوِي قَالَ ابْنُ حِبَّانَ: يروي عَن عمار بن هَارُون مَا لَا أَصْلَ لَهُ.

قَالَ: وَهَذَا الحَدِيث شيء، لَا أَصْلَ لَهُ مِنْ كَلامِ رَسُول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَلَا من حَدِيث أنس وَلَا ثَابت وَلَا حَمَّاد. قَالَ الْعقيلِيّ: هَذَا الحَدِيث مَوْضُوع لَا أَصْلَ لَهُ."[16]

وأما الكتب ، فيوصف الكتاب بأنه أصلٌ كما يلي:

المعنى الأول : كتاب المحدث الذي يُثبِت فيه سماعَه، ومنه يحدّث طلّابه، أو يرجع إليه عند الحاجة إليه.

قال ابن حجر في ترجمة إبراهيم بن عصمة:" كانت أصوله صحاحاً وسماعاته صحيحة فوقع اليه بعض الوراقين فزاد فيه أشياء"[17] أي أنه كتابه وسماعاته كانت صحيحة قبل أن يتلاعب بها بعض الوراقين(نُساخ الكتب).

المعنى الثاني: الكتاب القديم المسند المعتمَد في الجملة، الذي يكون أساساً ومرجعاً لكثير من الأحكام، مثل الأصول الخمسة، وهي صحيحا البخاري ومسلم وسنن أبي داود والترمذي والنسائي؛ وتسمى أيضاً (الكتب الخمسة).

وكذلك مصطلح الأصول الستة: وهي الخمسة المتقدمة وسنن ابن ماجه، وسميت أصولاً لاحتوائها على معظم الأحاديث النبوية، ويستغنى بها عن غيرها بالجملة.[18]

المعنى الثالث : الكتاب المعتمد عند الناسخ أو الطابع أو المحقق ، وهو أيضاً النسخة الخطية التي يُطبع الكتاب عليها وعلى نسخ أخرى ولكنها مقدمة على غيرها من تلك النسخ ، فتُعتمد عند الاختلاف، ويستخدم هذا المفهوم عند تحقيق المخطوط.

وأما القواعد : فالأصل يطلق في عرف المحدثين بالإضافة لما سبق، يطلق على القواعد الجامعة، ومنه قولهم (أصول الحديث) أو (أصول علم الحديث) يريدون بذلك قواعد هذا العلم وأسسه التي ينبني عليها ويتفرع منها.

المطلب الثالث : مصطلحات ذات صلة:

أولاً: الأصول القديمة أو العتيقة

الأصول القديمة أو العتيقة هي : التي سمعها التلميذ من شيخه أثناء الطلب.[19]

وأهمية هذه الأصول العتيقة تكمن عند وقوع الاختلاف بين أصل الراوي القديم وبين ما نقله إلى كتبه الأخرى، أو حينما يرتاب الناقد في أمر الراوي فيطالبه بإخراج أصله العتيق، للتثبت من ضبط الحديث لديه، ومن أمثلة رجوع النقاد إلى أصول الراوي

(15) الحاكم، معرفة علوم الحديث، (ص183).

(16) ابن الجوزي، الموضوعات، (ج331/1).

(17) ابن حجر، لسان الميزان(ج317/1).

(18) الخميسي، معجم علوم الحديث النبوي(ص43).

(19) اللاحم، الجرح والتعديل(ص73).

العتيقة، قول البخاري في تراجم بعض الرواة، **(كذا وجدت في العتيق)**،**(لم أجده في كتاب العتيق)**، وغيرها من الألفاظ الدالة على رجوع النقاد إلى أصول الراوي العتيقة والتحقق من وجود الحديث في أصوله القديمة.[20]

والنظر في أصول الراوي العتيقة والتحقق منها، دليل على صدق الراوي وضبطه.

يُذكر عن الحسين بن حبان أنه قال لِيَحْيَى بْنِ مَعِينٍ:" **مَا تَقُولُ فِي رَجُلٍ حَدَّثَ بِأَحَادِيثَ مُنْكَرَةٍ، فَرَدَّهَا عَلَيْهِ أَصْحَابُ الْحَدِيثِ، إِنْ هُوَ رَجَعَ عَنْهَا وَقَالَ: ظَنَنْتُهَا، فَأَمَا إِذْ أَنْكَرْتُمُوهَا وَرَدَدْتُمُوهَا عَلَيَّ فَقَدْ رَجَعْتُ عَنْهَا؟ فَقَالَ: «لَا يَكُونُ صَدُوقًا أَبَدًا، إِنَّمَا ذَلِكَ الرَّجُلُ يَشْتَبِهُ لَهُ الْحَدِيثُ الشَّاذُّ وَالشَّيْءُ فَيَرْجِعُ عَنْهُ، فَأَمَّا الْأَحَادِيثُ الْمُنْكَرَةُ الَّتِي لَا تَشْتَبِهُ لِأَحَدٍ فَلَا» فَقُلْتُ: لِيَحْيَى: مَا يُبَرِّئُهُ؟ قَالَ: يُخْرِجُ كِتَابًا عَتِيقًا فِيهِ هَذِهِ الْأَحَادِيثُ، فَإِذَا أَخْرَجَهَا فِي كِتَبٍ عَتقٍ فَهُوَ صَدُوقٌ، فَيَكُونُ شُبِّهَ لَهُ فِيهَا وَأَخْطَأَ، كَمَا يُخْطِئُ النَّاسُ، وَيَرْجِعُ عَنْهَا ". قُلْتُ: فَإِنْ قَالَ: قَدْ ذَهَبَ الْأَصْلُ وَهِيَ فِي النُّسَخِ؟ قَالَ: لَا يُقْبَلُ ذَلِكَ مِنْهُ، قُلْتُ لَهُ: فَإِنْ قَالَ: هِيَ عِنْدِي فِي نُسْخَةٍ عَتِيقَةٍ وَلَيْسَ أَجِدُهَا، فَقَالَ: هُوَ كَذَّابٌ أَبَدًا حَتَّى يَجِيءَ بِكِتَابِهِ الْعَتِيقِ ". ثُمَّ قَالَ: هَذَا دِينٌ لَا يَحِلُّ فِيهِ غَيْرُ هَذَا "**[21]

ثانياً: المصنفات:

التصنيف لغة: قال ابن فارس:" الصاد والنون والفاء أَصلٌ صحيح مطّرد في معنيين، أحدهما الطّائفة من الشّيء، والآخر تمييز الأشياء بعضها عن بعض...قال الخليل: الصِّنْف طائفةٌ من كلِّ شيء"[22]

فالتصنيف كما قال د. خلدون الأحدب:" هو جمع المادة العلمية المتناسبة في موضوع بذاته، ثم تقسيمها وترتيبها في نظام خاص ووفق أساس معيَّن، والربط فيما بينها برابطٍ مناسبٍ، بحيث تبدو صلة بعضها ببعض ".[23] وكان الرواة يختارون من سماعاتهم وأصولهم القديمة، ويضمونها في كتاب ضمن أسس وروابط معينة.

لذلك كان بعض النقاد يفرق بين أصول الراوي قبل التصنيف وبعده، قيل:" إن من سمع من حماد تصانيفه فليس حديثه بذاك، ومن سمع منه النسخ التي كانت عنده عن شيوخه فسماعه جيد.

قال جعفر الطيالسي عن يحيى بن معين: من سمع من حماد بن سلمة الأصناف ففيها اختلاف، ومن سمع من حماد بن سلمة نسخاً فهو صحيح."[24]

ثم أطلقت لفظة المصنفات فيما بعد على طائفة من كتب السنة التي رتب المصنف أحاديثه المرفوعة على الأبواب الفقهية، وقد يورد كذلك أقوال الصحابة والتابعين وفتواهم، واشتهر من المصنفات كتابان هما مصنف عبد الرزاق بن همام الصنعاني، ومصنف أبي بكر بن أبي شيبة، وكلٌّ من هذين المصنفين مرتبٌ على الأبواب العلمية أي على موضوعات العلم، ويحتوي على مادة طيبة ، منها كثير من فتاوى الصحابة والتابعين وتابعيهم ، وكثير من آثارهم في الزهد والعبادة والأدب .[25]

ثالثاً: النسخ:

<u>النسخ لغة:</u> رفع شيء وإثبات غيره، أو تحويل شيء إلى شيء.[26]

قال الصولي[27]:" والنسخ على معنيين:

---

(20) ينظر البخاري، التاريخ الكبير،(ج185/3).

(21) الخطيب، الكفاية في علم الرواية، (ص118).

(22) ابن فارس، معجم مقاييس اللغة، (ج313/3).

(23) الأحدب، التصنيف في السنة النبويه من بداية المنتصف الثاني عرض تاريخي(ج2/2).

(24) ابن رجب،شرح علل الترمذي، (ج2،/784).

(25) ينظر سلامة، محمد خلف، لسان المحدثين(ج125/5)، والخميسي، معجم علوم الحديث النبوي(ص217).

(26) قال ابن فارس: "النون والسين والخاء أصلٌ واحد، إلاّ أنّه مختلفٌ في قياسِه. قال قوم: قياسُه رفْعُ شيءٍ وإثباتُ غيرِه مكانَه. وقال آخرون: قياسُه تحويلُ شيءٍ إلى شيءٍ... قال السجستانيّ: النَّسْخ: أن تحوّل ما في الخليَّة من العَسَل والنَّحْل في أُخرى. قال: ومنه نَسْخُ الكتاب." ينظر ابن فارس، معجم مقاييس اللغة، (ج424/5).

أحدهما أن تنسخ الشيء لما تقدمه، فتذهب به فيحل مكانه ومنه قول الله عز وجل: {مَا نَنْسَخْ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنْسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِنْهَا أَوْ مِثْلِهَا أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ} (البقرة/106). وفي كل الآيات خير، والمعنى نأت بخير منها لكم وأخف عليكم. ومنه قولهم: نسخت الشمس الظل حلت مكانه.

والمعنى الآخر: أن يَنسخ الشيءَ الشيء فيجيء بمثله غير مخالف له، يقول: نسخت كتابك لم أغادر منه حرفاً، وفي القرآن: {إِنَّا كُنَّا نَسْتَنْسِخُ مَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ } (الجاثية/29) . ويروى أن أول من عمل الكتب نسخاً زياد."[28]

أما عند المحدثين فيطلق على:

1- **كتاب الحديث الذي نقله الناقل من جميع مرويات الشيخ أو جميع ما في الكتاب الأصل أو الجزء**. ويسمى أيضاً الفروع وهذه الفروع قد تكون أصلاً لغيرها من النسخ، ويطلق عليها مصطلح (النسخ على الوجه).[29]

وكما ويكون النسخ من الشيخ نفسه، أو تلميذه، أو أن يكلف الوراق بذلك.

2- **مجموعة الأحاديث المروية بإسناد واحد، أو طريق واحدة**، ولا يضر اختلاف الرواة في بعض طبقاتها، وتسمى النسخ الحديثية.[30]

قال ابن دقيق العيد في المسألة السادسة:" لأهل الحَدِيث نسخ بِإِسْنَاد وَاحِد تشْتَمل على أَحَادِيث عديدة فَإِذا أَرَادَ أَن يروي مِنْهَا وَاحِدًا فَهَل لَهُ إِفْرَاده من بَين مَا مَعَه من الْأَحَادِيث أم لَا؟"[31]

3- **على الكتاب الأصل**، فيقال مثلاً (نسخة الشيخ)، أو (النسخة الأم).

قال حرملة بن يحيى التجيبي(243 هـ) وذكر حديثاً: " كان في كتاب الليث في الرَّق[32] وليس في الأصل، إنما الأصل في قراطيس ، وكان الليث حول كتبه في الرَّق ، وجعله حبساً أو وقفاً وصية ذلك إلى ولده، وبقي الأصل سماعه في القراطيس ، وجعله لابنه الكبير ، وكان الكبير يكون مع أبي صالح، فبقي الأصل عند أبي صالح ، وإنما الرق نسخة "[33]

في المثال السابق دل على أن الليث قام بنسخ أصله الموجود في القراطيس، في رق، وأنه قد يقع الخلل أثناء النقل من الأصل إلى النسخة الجديدة.

رابعاً: الصحيفة:

الصحيفة لغة: قال ابن فارس:" الصاد والحاء والفاء أصلٌ صحيحٌ يدلُّ على انبساطٍ في شيءٍ وسَعَةٍ... ومن الباب الصَّحيفة، وهي التي يُكتَب فيها، والجمع صحائف، والصُّحفُ أيضاً، كأنَّه جمع صحيف."[34]

أما في عرف المحدثين، فالصحيفة كما قال ابن حجر: الورقة المكتوبة،[35] وقد تطلق على النسخة الحديثية (وهي مجموعة الأحاديث المروية بإسناد واحد ، أو طريق واحدة)، كما في صحيفة همام بن المنبه، وتسمى أيضاً نسخة همام بن المنبه.

---

27 هو محمد بن يحيى بن عبد الله، أبو بكر الصولى، وقد يعرف بالشطرنجى: نديم، من أكابر علماء الادب. نادم ثلاثة من خلفاء بنى العباس، هم: الراضي والمكتفى والمقتدر. وله تصانيف، منها (الاوراق – خ) في أخبار آل العباس وأشعارهم، طبع منه (أشعار أولاد الخلفاء) و (أخبار الراضي والمتقي) و (أخبار الشعراء المحدثين). وله (أدب الكتاب – ط) و (أخبار القرامطة) و (الغرر) و (أخبار ابن هرمة) و (أخبار إبراهيم ابن المهدى – خ) و (أخبار الحلاج – خ)، ينظر الزركلي، الأعلام، (7/ 136)

(28) الصولي، أدب الكتاب،(ص23).

(29) ينظر سلامة، خلف، لسان المحدثين، ج5،ص221.

(30) ينظر المرجع السابق، وينظر الآبادي، معجم مصطلحات علوم الحديث(ص160).

(31) ابن دقيق العيد، الاقتراح في بيان الاصطلاح، (ص30).

(32) الرق: هو جلد رقيق يكتب فيه والصحيفة البيضاء. ينظر مصطفى، إبراهيم، المعجم الوسيط(ج366/1).

(33) الفسوي، المعرفة والتاريخ(ج2/2).

(34) ابن فارس، معجم مقاييس اللغة(ج334/3).

(35) ابن حجر، فتح الباري شرح صحيح البخاري(ج205/1).

والصحيفة تطلق في الأصل على الورقة الواحدة وقد تطلق على مجموعة من الصحف، من باب إطلاق الجزء على الكل، وقد تشمل حديث واحد أو مئات من الأحاديث ينتظمها إسناد واحد، أما إذا كانت متعددة الإسناد فهي (جزء)، أو (أحاديث فلان).[36]

خامساً: الجزء الحديثي:

للجزء معنى لغوي وثانٍ اصطلاحي وثالث عرفي.

أما المعنى اللغوي للجزء:

1-هو القطعة من الشيء .

2- ما يتركب الشيء منه، ومن غيره.

3- النصيب.[37]

أما اصطلاحاً عند المحدثين: فهو كتيِّب حديثي، أو أوراق مجتمعة متضمنة جملة من الأحاديث يجمعها بعض المحدثين عن أحد الصحابة أو من بعدهم، ويغلب أن تكون مشتركة في بابها أو بعض مَخرجها، أو بعض صفاتها، فتكون على هيئة التصنيف، وتتميز عن النسخ الحديثية أنها متعددة الأسانيد.[38]

نجو جزء أبي إسحاق بن إسحاق القاضي، جمعه من حديث أيوب السختياني، وجزء القراءة خلف الإمام للإمام البخاري والإمام البيهقي.

أما عرفاً: فقد أطلق الجزء فيما بعد على أجزاء الكتاب أي أقسامه المنفصلة عن بعضها، فقد يكون الجزء جزءاً من كتاب، أو يكون مقياساً لحجم الكتاب فيقال مثلاً: طبع صحيح البخاري بمطبعة كذا في أربعة أجزاء، والمراد أربعة مجلدات، أما قولنا هذا جزء كبير، فيقصد به حجم الكتاب.[39]

سادساً: الأمالي:

1- قال حاجي خليفة :" الأمالي: جمع الإملاء، وهو: أن يقعد عالم وحوله تلامذته بالمحابر والقراطيس فيتكلم العالم بما فتح الله – سبحانه وتعالى – عليه من العلم ويكتبه التلامذة فيصير كتاباً ويسمونه الإملاء والأمالي، وكذلك كان السلف من الفقهاء والمحدثين وأهل العربية وغيرها في علومهم، فاندرست لذهاب العلم والعلماء وإلى الله المصير، وعلماء الشافعية يسمون مثله: (التعليق)."[40]

2- وقال الكتاني عن الأمالي الحديثية:" هي كتب تعرف بكتب الأمالي ، جمع إملاء: وهو من وظائف العلماء قديماً، خصوصاً الحفاظ من أهل الحديث في يوم من أيام الأسبوع، يوم الثلاثاء، أو يوم الجمعة، وهو المستحب كما يستحب أن يكون في المسجد لشرفهما، وطريقهم فيه أن يكتب المستملي في أول القائمة : هذا مجلس أملاه شيخنا فلان بجامع كذا في يوم كذا، ويذكر التاريخ، ثم يورد المملي بأسانيده أحاديث وآثاراً، ثم يفسر غريبها، ويورد من الفوائد المتعلقة بها بإسناد أو بدونه ما يختاره ويتيسر له، وقد كان هذا في الصدر الأول فاشيا كثيرا، ثم ماتت الحفاظ، وقل الإملاء."[41]

وقال ابن الأثير:" أمْلَلْتُ الكِتابَ وأملَيْتهُ إذا أَلْقَيْتَه على الكاتِب ليكْتُبَه".[42]

---

(36) ينظر أبو زيد، معرفة النسخ والصحف الحديثية(ص22-24).

(37) مصطفى، إبراهيم، معجم الوسيط(ج120/1).

(38) ينظر سلامة، محمد، لسان المحدثين (ج120/3).

(39) المرجع السابق، وينظر أيضاً الخميس، معجم علوم الحديث النبوي(ص9).

(40) حاجي خليفة، كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون(ج160/1).

(41) الكتاني، الرسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السنة المشرفة(ج55/8).

(42) ابن الأثير، النهاية في غريب الأثر(ج790/4).

المبحث الثاني: ضبط أصول الراوي، ووسائل النقاد في الكشف عنها.

في هذا المبحث سأتناول كيفية ضبط المحدثين لأصولهم وطرق اصلاح كتبهم، والوسائل التي مكنت النقاد من الكشف عن ضبط أصول الراوي.

المطلب الأول: عناية المحدثين في ضبط الكتاب وإصلاحه.

اهتم المحدثون في العناية بكتابة الحديث وضبطه شكلاً ورسماً وإملاء وخطاً، فقد ذكر الخطيب بسنده عن خالد بن يزيد، يقول: "الحبر في ثوب صاحب الحديث مثل الخلوق في ثوب العروس"[43]

ونُقل عن أبي زرعة، قَالَ: سَمِعْتُ عَفَّانَ يَقُولُ: سَمِعْتُ حَمَّادَ بْنَ سَلَمَةَ يَقُولُ لِأَصْحَابِ الْحَدِيثِ: «وَيْحَكُمْ غَيِّرُوا يَعْنِي قَيِّدُوا وَاضْبِطُوا وَرَأَيْتُ عَفَّانَ يَحُضُّ أَصْحَابَ الْحَدِيثِ عَلَى الضَّبْطِ وَالتَّغْيِيرِ لِيُصَحِّحُوا مَا أَخَذُوا عَنْهُ مِنَ الْحَدِيثِ»[44].

وقد أبدع الخطيب البغدادي في كتابيه الجامع والكفاية في بيان عناية المحدثين في ضبط كتبهم، وكيفية ذلك من ضبط مشكله ومهمله، وبيان أن المقابلة والمعارضة أصل عند أهل الحديث، وذكر كيفية إتمام المعارضة وطرائق النقاد واصطلاحاتهم ورسوماتهم التي وضعوها للحفاظ على الرواية وضبطها، وسأذكر بعض النقاط التي تبين ذلك:[45]

1-الاعتناء بآلات النسخ والخط:

لقد اعتنى العلماء وكتّاب الحديث بالوسائل التي تضبط بها عملية الكتابة، ووضعوا قواعد عامة لأدوات النسخ والكتابة، فكانوا يوصون تلاميذهم باختيار أدوات ذات مواصفات عالية للكتابة، ويبينوا كيفية استخدامها على أحسن وجه، فقد أوصى إبراهيم بن العباس غلام يكتب بين يديه، فقال: "ليكن قلمك صلباً بين الدقة والغلظ، ولا تبره عند عقدة ، فإن منه تعقيد الأمر، ولا تكتب بقلم ملتو، ولا شق غير مستو، فإن أعوزك القلم الفارسي والبحري واضطررت إلى الأقلام النبطية، فاختر منها ما ضرب إلى السمرة، واجعل سكين قلمك أحد من الموسى، ولا تبر به غيره، وتعهده بالإصلاح في كل وقته، وليكن مقطك أصلب الخشب؛ ليخرج القط مستويا، وابر قلمك بين التحريف والاستواء، وليعتقد فكرك أن وزن الخط وزن القراءة، أجود القراءة أبينها، وأجود الخط أبينه"[46] كل هذا لتكون كتابته واضحة متقنة، حتى سكين الأقلام التي تستخدم في بريها، أوصاه بنوعها، وكيف يستخدمها، ويبري بها، كما أنه أوصاه بتحسين الخط وتجويده، حتى أنهم كرهوا أن يكون الخط دقيقاً وحروفه مبعثرة، وغير واضحة، قال العراقي : وشرُّه التعليقُ والمشقُ كما شرُّ القراءةِ إذا ما هذرما" [47]

2- تقييد الألفاظ بالشكل والإعجام:

كان العرب يكتبون الحروف بلا إعجام ولا شَكل، اعتماداً منهم على سليقتهم وقوة بلاغتهم وفصاحتهم باللغة العربية، لكن مع اختلاط اللسان العربي بغيره من العجم، ومع ظهور اللحن والتصحيف، كان لابد من ضبط الحروف وحركات الإعراب، خوفاً من

(43) الخطيب، الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع،(ج78/2).

(44) الخطيب، الكفاية في علم الرواية(ص242)

(45) للإطلاع على المزيد ينظر إلى كتابي الخطيب، بالإضافة إلى بحث محمود، عبد الله بن عبد الرحيم، ضبط كتابة الحديث وإصلاحه، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، 2009م.

(46) الخطيب، الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع(ج93/2).

(47) قال السخاوي: "وشرُّه" أي الخط : التعليقُ ، وهو – فيما قيل – خلط الحروف التي ينبغي تفرقتها ، وإذهاب أسنان ما ينبغي إقامة أسنانه ، وطمس ما ينبغي إظهار بياضه، "و"كذا "المشق" بفتح أوله وإسكان ثانيه ، وهو خفة اليد وإرسالها مع بعثرة الحروف وعدم إقامة الأسنان ، كما كان شيخنا يحكي أن بعضهم كان يقول لمن يراه يكتب كذلك : "تكتبون تمشقون تضيعون الكاغد" . فيجتمعان في عدم إقامة الأسنان ، ويختص التعليق بخلط الحروف وضمها ، والمشقُ ببعثرتها وإيضاحها بدون القانون المألوف. السخاوي، فتح المغيث(ج51/3).

التباس الألفاظ وتحريفها، فالشكل: هو إزالة الإشكال عن الحروف بحركات الإعراب، والإعجام: هو وضع النقط على الكلمة أو تحتها، تمييزاً لحروفها عما يشبهها من الحروف.[48]

كره المحدثون بداية التشكيل والنقط في غير المشكل، لكن لما انتشر العلم، وكثر طلبته، خشي المحدثون من التصحيف والتحريف خاصة للمبتدئة من طلبة العلم ،[49] لذلك حرصوا على ضبط الألفاظ وأسماء الرواة وإعجامها، خوفاً من أن يصحف الاسم، أو أن يشتبه بغيره من الأسماء المتشابهة بالرسم، ولكنها تختلف باللفظ مِثْلَ بِشْرٍ وَبُسْرٍ، وخاصة إذا كانت الكتابة بخط غيرهم، وطريقة ذلك بينها ابن عياض قال:" وكما نأمره بنقط ما ينقط للبيان، كذلك نأمره بتبيين المهمل(غير المنقوط)، بجعل علامة الإهمال تحته، فيجعل تحت الحاء حاء صغيرة، وكذلك تحت العين عيناً صغيرة، وكذلك الصاد والطاء والدال والراء؛ وهو عمل بعض أهل المشرق والأندلس، ومنهم من يقتصر على مثال النَّبْرَة(وهي الهمزة) تحت الحروف المهملة، ومنهم من قلب النقط في المهملات، فيجعله أسفل، علامةً لإهماله، وَمِنْ أَهْلِ الْمَشْرِقِ مَنْ يُعَلِّمُ عَلَى الْحُرُوفِ الْمُهْمَلَةِ بِخَطٍّ صَغِيرٍ فَوْقَهُ شِبْهِ نِصْفِ النَّبْرَةِ"[50]

وأوصى معاوية رضي الله عنه كاتبه فقال:" يا عبيد ارقش كتابك، فإني كتبت بين يدي رسول الله صلى الله عليه وسلم كتاباً رقشته، قال: قلت وما رقشه يا أمير المؤمنين؟ قال: أعط كل حرف ما ينوبه من النقط "[51]

وقد أثنى النقاد على من ضبط وأشكل كتابه، قال أَحْمَدَ بْنَ حَنْبَلٍ:" مَنْ تَقَلَّتَ مِنَ التَّصْحِيفِ؟ كَانَ يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ يُشَكِّلُ الْحَرْفَ إِذَا كَانَ شَدِيدًا، وَغَيْرُ ذَاكَ لَا، وَكَانَ هَؤُلَاءِ أَصْحَابُ الشَّكْلِ وَالتَّقْيِيدِ: عَفَّانُ، وَبَهْزٌ، وَحِبَّانُ "[52]

3-تقييد اسم الشيخ ومن حضر المجلس معه، وتاريخ وقت السماع.

ومن ضبط السماعات للراوي، أن يكتب بعد التسمية اسم شيخه الذي سمع منه الكتاب، ومن سمع معه من التلاميذ، وتقييد تاريخ وقت السماع.

قال الخطيب بسنده عن أبي بكر:" وَإِذَا كَتَبَ الطَّالِبُ الْكِتَابَ الْمَسْمُوعَ فَيَنْبَغِي أَنْ يَكْتُبَ فَوْقَ سَطْرِ التَّسْمِيَةِ أَسْمَاءَ مَنْ سَمِعَ مَعَهُ، وَتَارِيخَ وَقْتِ السَّمَاعِ، وَإِنْ أَحَبَّ كَتَبَ ذَلِكَ فِي حَاشِيَةِ أَوَّلِ وَرَقَةٍ مِنَ الْكِتَابِ، فَكُلًّا قَدْ فَعَلَهُ شُيُوخُنَا، وَإِنْ كَانَ سَمَاعُهُ الْكِتَابَ فِي مَجَالِسَ عِدَّةٍ، كَتَبَ عِنْدَ انْتِهَاءِ السَّمَاعِ فِي كُلِّ مَجْلِسٍ عَلَامَةَ الْبَلَاغِ، وَيَكْتُبُ فِي الَّذِي يَلِيهِ التَّسْمِيعَ وَالتَّارِيخَ كَمَا يَكْتُبُ فِي أَوَّلِ الْكِتَابِ، فَعَلَى هَذَا شَاهَدْتُ أُصُولَ جَمَاعَةٍ مِنْ شُيُوخِنَا مَرْسُومَةً."[53]

4- معارضة النسخة بأصل شيخه، أو على فرع مقابل على ذلك الأصل.

قال السخاوي وهو يتكلم على المقابلة: "ويقال لها أيضاً المعارضة، تقول: قابلت الكتاب بالكتاب قبالاً ومقابلة أي جعلته قبالته وصيرت في أحدهما كلَّ ما في الآخر... وعارضت بالكتاب الكتاب، أي جعلت ما في أحدهما مثل ما في الآخر، مأخوذ من عارضت بالثوب إذا أعطيته وأخذت ثوباً غيره"[54]

---

(48) قيل شَكَلْت الكتاب أَشكله فهو مَشْكُول إذا قَيَّدْتَه بالإعْراب وأَعْجَمْت الكِتابَ إذا نَقَطْتَه، ويقال أَيضاً أَشْكَلْت الكتابَ بالأَلف كأَنك أَزَلْت به عنه الإِشْكال والالتباس، ينظر ابن منظور، لسان العرب(ج356/11،(شكل)، و (ج385/12، (عجم).

(49) قال ابن الصلاح: " وَقَرَأْتُ بِخَطِّ صَاحِبِ كِتَابِ (سِمَاتُ الْخَطِّ وَرُقُومُهُ) عَلِيّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ الْبَغْدَادِيّ فِيهِ أَنَّ أَهْلَ الْعِلْمِ يَكْرَهُونَ الْإِعْجَامَ وَالْإِعْرَابَ إِلَّا فِي الْمُلْتَبِسِ، وَحَكَى غَيْرُهُ عَنْ قَوْمٍ أَنَّهُ يَنْبَغِي أَنْ يُشْكَلَ مَا يُشْكِلُ، وَمَا لَا يُشْكِلُ، وَذَلِكَ لِأَنَّ الْمُبْتَدِئَ، وَغَيْرَ الْمُتَبَحِّرِ فِي الْعِلْمِ لَا يُمَيِّزُ مَا يُشْكِلُ مِمَّا لَا يُشْكِلُ، وَلَا صَوَابَ الْإِعْرَابِ مِنْ خَطَئِهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ." ينظر ابن الصلاح، معرفة أنواع علوم الحديث(ص184).

(50) ابن عياض، الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع(ص158).

(51) الخطيب، الجامع ج136/2).

(52) المرجع السابق،(ج270/1).

(53) الجامع السابق،(ج268/1).

(54) السخاوي، فتح المغيث(ج76/،3).

واشترط النقاد لصحة النسخة أن يكون قد قوبل على أصل شيخه، وإن كان إجازة، وهذا لتصحيح المنسوخ خشية سقوط شيء منه أو وقوع خطأ في النقل، وأهل العلم على وجوب المعارضة للكتاب، قال الخطيب:" وجوب المعارضة بالكتاب لتصحيحه وإزالة الشك والارتياب يجب على من كتب نسخة من أصل بعض الشيوخ أن يعارض نسخته بالأصل، فإن ذلك شرط في صحة الرواية من الكتاب المسموع" (55)

وبعد عملية المقابلة سواء كانت من الكاتب نفسه مع شيخه، أو هو وحده، أو مع شخص آخر، أو قوبلت من قبل ثقة مؤمن، فإنهم كانوا يضعون دائرة في داخلها نقط أو خط، بعد الانتهاء من المقابلة لئلا يلتبس عليه هل قابل أم لا، وكانوا يقيدون ذلك وينبهون في آخر الباب أو الكتاب أنه تم معارضته مع الأصل. (56)

ومن دقة المحدثين في ذلك أنهم لا يذكرون صيغة حدثنا على حديث لم يقابل، قال يحْيَى بْنَ مَعِينٍ: " كَانَ غُنْدَرٌ رَجُلًا صَالِحًا سَلِيمَ النَّاحِيَةِ، وَكُلُّ حَدِيثٍ مِنْ حَدِيثِ شُعْبَةَ لَيْسَ عَلَيْهِ عَلَامَةُ عَيْنٍ لَمْ يَعْرِضْهُ عَلَى شُعْبَةَ بَعْدَ مَا سَمِعَهُ، فَلَا يَقُولُ فِيهِ: حَدَّثَنَا"(57)

5-**ضبط اختلاف الروايات:** من إحدى وسائل ضبط الكتاب أيضاً، ضبط اختلاف الروايات في نسخة الراوي، ويعد العناية والضبط باختلاف الروايات مع بيان الطرق، من أسباب تميُز كتاب عن كتاب، يقول السخاوي:" وَاعْلَمْ أَنَّ الْعِنَايَةَ بِاخْتِلَافِ الرِّوَايَاتِ مَعَ الطُّرُقِ مِنَ الْمُهِمَّاتِ، وَهُوَ أَحَدُ الْأَسْبَابِ الْمُقْتَضِيَةِ لِامْتِيَازِ شَرْحِ الْبُخَارِيِّ لِشَيْخِنَا (ابن حجر)عَلَى سَائِرِ الشُّرُوحِ، وَلَكِنْ فِيهِ مَحْذُورٌ لِلْقَاصِرِينَ حَيْثُ يَضُمُّ حِينَ قِرَاءَتِهِ أَوْ كِتَابَتِهِ رِوَايَةً مَعَ أُخْرَى فِيمَا لَا يَصِحُّ التَّلْفِيقُ فِيهِا،(58) ويكون ضبط اختلاف الروايات:(59)

1- بكتابة المتن برواية خاصة، ولا يلفق بين أكثر من رواية.

2- يبين بين السطور (إن اتسعت) ما اختلف فيه عن رواية الأصل سواء بزيادة أو نقص أو إبدال أو تغيير حركة إعرابية، وإلا فبالحاشية.

3- أن ينسب كل اختلاف إلى قائله، بتمام اسمه، أو برمز له مع توضيح ذلك في أول كتابه، أو آخره، واختار البعض أن يبين الاختلاف بين الروايات باللون،(60) كالأحمر والأخضر مع بيان ما ترمز له هذه الألوان في كتابه.

4-**اصلاح كتابة الحديث، ويقصد به الإجراءات التي اتخذها المحدثون لتصويب وإصلاح بعض الأخطاء، أو النقص، أو إزالة اللبس في نسختهم، حتى تكون النسخة موثوقة ومعتمدة، والإصلاح له عدة طرق، من ذلك:**

أ- وضع دائرة للفصل بين الحديثين، وذلك للفصل والتمييز بينها، ووضع دائرة منقوطة للأحاديث المقابلة، فلا يشك في ضبط حديثه إذا خولف، قال عبْدُ اللَّهِ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ:" كُنْتُ أَرَى فِي كِتَابِ أَبِي إِجَازَةً (يَعْنِي دَارَةً) ثَلَاثَ مَرَّاتٍ وَمَرَّتَيْنِ، وَوَاحِدَةً أَقَلُّهُ، فَقُلْتُ لَهُ: إِيشْ تَصْنَعُ بِهَا؟ فَقَالَ: أَعْرِفُهُ إِذَا خَالَفَنِي إِنْسَانٌ، قُلْتُ لَهُ: قَدْ سَمِعْتُهُ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ "(61)

قال الخطيب بسنده عن ابْنُ أَبِي الزِّنَادِ، قَالَ: " فِي كِتَابِ أَبِي: هَذَا مَا سَمِعْتُهُ مِنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ابْنِ هُرْمُزَ الْأَعْرَجِ، قَالَ: فَكُلَّمَا انْقَضَى حَدِيثٌ أَدَارَ دَارَةً، ثُمَّ قَالَ: هَكَذَا كُلُّ الْكِتَابِ " ورَأَيْتُ فِيَ كِتَابِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ حَنْبَلٍ بِخَطِّهِ بَيْنَ كُلِّ حَدِيثَيْنِ

---

(55) الخطيب، الجامع،(ج152/2).

(56)قال السخاوي:" لئَلَّا يَكُونَ بَعْدُ فِي شَكٍّ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَجْعَلُ عَقِبَ كُلِّ بَابٍ أَوْ كَرَّاسٍ مَا يُعْلَمُ مِنْهُ الْعَرْضُ، وَرُبَّمَا اقْتَصَرَ بَعْضُهُمْ عَلَى الْإِعْلَامِ بِذَلِكَ، آخِرَ الْكِتَابِ حَتَّى كَانَ أَبُو الْقَاسِمِ الْبَازْكَلِّيُّ يَكْتُبُ مَا نَصُّهُ: صَحَّ بِالْمُعَارَضَةِ وَسَلِمَ بِالْمُقَابَلَةِ مِنَ الْمُنَاقَضَةِ، وَذَلِكَ مِنَ الْبَسْمَلَةِ إِلَى الْحَسْبَلَةِ. ينظر السخاوي، فتح المغيث(ج1، ص77)

(57) الخطيب، الجامع(ج273/1).

(58) السخاوي، فتح المغيث(ج106/3).

(59) ينظر المرجع السابق(ج3، ص104-107).

(60) فَعَلَ ذلك أَبُو ذَرٍّ الْهَرَوِيُّ مِنَ الْمَشَارِقَةِ، وَأَبُو الْحَسَنِ الْقَابِسِيُّ مِنَ الْمَغَارِبَةِ، وَكَثِيرٌ مِنَ الشُّيُوخِ وَالْمُقَيِّدِينَ، ينظر السخاوي، فتح المغيث(ج106/3).

(61) الخطيب،الجامع، (ج274/1).

دَارَةٌ، وَبَعْضُ الدَّارَاتِ قَدْ نُقِطَ فِي كُلِّ وَاحِدَةٍ مِنْهَا نُقْطَةٌ، وَبَعْضُهَا لَا نُقْطَةَ فِيهِ، وَكَذَلِكَ رَأَيْتُ فِيَ كِتَابَيْ: إِبْرَاهِيمَ الْحَرْبِيِّ، وَمُحَمَّدِ بْنِ جَرِيرٍ الطَّبَرِيِّ بِخَطَّيْهِمَا، فَاسْتُحِبَّ أَنْ تَكُونَ الدَّارَاتُ غُفْلًا (بدون نقط)، فَإِذَا عُورِضَ بِكُلِّ حَدِيثٍ نَقَطَ فِي الدَّارَةِ الَّتِي تَلِيهِ نُقْطَةً، أَوْ خَطَّ فِي وَسَطِهَا خَطًّا، وَقَدْ كَانَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ لَا يَعْتَدُّ مِنْ سَمَاعِهِ إِلَّا بِمَا كَانَ كَذَلِكَ أَوْ فِي مَعْنَاهُ" [62]

ب- الإلحاق: وهو سقوط بعض الكلمات من أصل الكتاب فتلحق به في الحاشية أو بين السطور إن كانت متسعة لذلك، ويكتب عند الانتهاء من اللحق كلمة(صح)، أو (صح رجع)، أو (انتهى اللحق).[63]

طريقة الالحاق:

1- إذا كان السقط وسط السطر، فإنه يخط خطاً إلى فوق من مكان السقط ثم يعطفه بين السطرين إلى جهة اليمن من الحاشية، ثم يكتب السقط، وإذا كان هناك سقط ثانٍ في السطر نفسه، المختار أن يكتب من الحاشية إلى جهة اليسار.[64]

2- إذا كان السقط في آخر السطر فإن اللحق يكون في الحاشية إلى اليسار، وإذا كان في أول السطر فإن اللحق يكون في الحاشية إلى اليمين.

3- ثم يكتب في نهاية اللحق (صح) أو (صح رجع) أو (انتهى اللحق)أو (رجع) إشارة إلى دخول ذلك اللحق في الأصل، وأنه صحَّ كونه منه، والبعض يرى أن يكتب في بداية اللحق الكلمة المتصلة به من الأصل لكن هذا الاختيار معترض عليه، قال العراقي عن ذلك :" وهذا حكاه عياض عن اختيار بعض أهل الصنعة من المغاربة وقال الرامهرمزي: إنه أجود، وقال ابن الصلاح : إنه ليس بمرضي ، وقال عياض وتبعه ابن دقيق العيد : إنه ليس بحسن." [65]وذلك خوفاً من اللبس والإشكال.

إن وجود اللحق والإصلاح في الكتاب يعد منقبة وشهادة على صحة الكتاب، ففيه مزيد ضبط وعناية، قال الخطيب بسنده عن الشافعي:" إِذْ رَأَيْتَ الْكِتَابَ فِيهِ إِلْحَاقٌ وَإِصْلَاحٌ، فَاشْهَدْ لَهُ بِالصِّحَّةِ."[66]

ت- التضبيب: هو وضع (صــ) صغيرة ممدودة على الكلمة مَا صَحَّ وُرُودُهُ مِنْ جِهَةِ النَّقْلِ، غَيْرَ أَنَّهُ فَاسِدٌ لَفْظًا، أَوْ مَعْنًى، أَوْ ضَعِيفٌ، أَوْ نَاقِصٌ، وأحياناً يقع التضبيب في الإسناد في حال الإرسال أو الانقطاع، فمن عادتهم تضبيب موضع الإرسال والانقطاع، وتسمى أيضاً التمريض. [67]

ويختلف التضبيب (صــ) عن التصحيح(صح)، من حيث:[68]

1- الرسم: فالتضبيب لم يكمل له رسم الحاء إلى صاده، كما في اللحق والتصحيح يكتب (صح).

2- الصحة: فالتصحيح في اللحق يكون تصحيحاً مطلقاً للرواية والمعنى عنده، أما التضبيب فإنه يدل على صحة النقل والرواية، دون اللفظ والمعنى، فهو يدل على الخطأ، فإذا أضيفت الحاء دل على صحته.

3- المعنى: كتابة "صح" على الحرف، فهو استثبات لصحة معناه وروايته، ولا يكتب "صح" إلا على ما هذا سبيله، إما عند لحقه، أو إصلاحه، أو تقييد مهمَله وشكل مشكِله، ليُعْرف أنه صحيح بهذه السبيل، غير أنه عرضة للشك أو الخلاف؛

(62) المرجع السابق(ج273/1).

(63) ينظر ابن الصلاح، معرفة أنواع علوم الحديث(ص193-197).

(64) ينظر السخاوي، فتح المغيث،(ج3،/88).

(65) السخاوي، فتح المغيث(ج90/3).

(66) الخطيب، الجامع،(ص279).

(67) ينظر ابن الصلاح، المقدمة، (ص 197-198)، وينظر العراقي، شرح التذكرة والتبصرة،(ص)159.

(68) ينظر المراجع السابقة نفسها.

فيكتب عليه "صح" ليُعرف أنه لم يغفل عنه وأنه قد ضُبط وصحَّ على ذلك الوجه، أما وضع الضبة فوق الحرف أو اللفظ، يعد تنبيهاً على نقصه وتمريضه، مَعَ صِحَّةِ نقله وروايته، وفوق الإسناد دلالة على الانقطاع والإرسال.

4- الثمرة: ثمرة كتابة(صح) فوق الكلمة يعني أنه كمُل عليه التصحيح، لئلا يتوهم متوهم عليه خللاً ولا نقصاً، أما ثمرة التضبيب يعني أنه لم يكمل عليه التصحيح بعد، وفيه تَنْبِيهًا لغيره أَنَّهُ قد نقله كما سمعه، ويعطي غيره مجالاً للتثبت منها، فلَعَلَّ غَيْرَهُ قَدْ يُخَرِّجُ لَهُ وَجْهًا صَحِيحًا، أَوْ يَظْهَرُ لَهُ بَعْدَ ذَلِكَ فِي صِحَّتِهِ مَا لَمْ يَظْهَرْ لَهُ الْآنَ، فإن ثبت عن غيره ما كان ناقصاً عنده، أتم الصاد حاء.

5- الموضع: توضع (صح) إما بعد اللحق في الحاشية كما سبق وبينت في اللحق، أو فوق الحرف، أما التضبيب يكون فوق الحرف غير ملتصق به، والبعض قد يضع (صـ) في الإسنادِ الذي يجتمعُ فيهِ جماعةٌ معطوفةٌ أسماؤُهُم بعضُها على بعضٍ، فَتُوْهِمُ مَنْ لا خبرةَ لهُ أَنَّهَا ضَبَّةٌ وهي ليست كذلك، بل هي علامة وصل، والبعض ربما اختصرَ علامةَ التصحيحِ ، فجاءتْ صورتُها تُشْبِهُ صورةَ التضبيبِ، لذا لا بد من الانتباه إلى ذلك.

ث- الكشط والمحو والضرب: يكون ذلك إذا وقعَ في الكتابِ شيءٌ زائدٌ لَيْسَ مِنْهُ، فإنَّهُ يبطل:

1- بالكشطِ،'(وَهُوَ بِالْكَافِ وَالْقَافِ) أي حك وسَلْخُ الْقِرْطَاسِ بِالسِّكِّينِ وَنَحْوِهَا.

2- بالمحْوِ، وهو الإزالة بدون كشط، بأَنْ تكونَ الكتابةُ في لوحٍ أو رَقٍ، أو وَرَقٍ صقيلٍ جِدًّا في حالِ طَرَاوَةِ المكتوبِ، فيزال قبل أن ينفد الحبر، ويكون ذلك بالإصبع أو بخرقة أو باللعق.

3- بالضَّرْبِ عليهِ، أي وضع علامة عليه.[69] وله عدة طرق:[70]

1-وضع خط فوق الكلمة المضروب عليها، فيقرأ ممن تحته ما خط عليه، دون طمس للكلمة.

2-وضع خط على الكلمة المضروب عليها، وَيُسَمَّى ذَلِكَ (الشَّقَّ) أَيْضًا. **مثال**

2-وضع خط فوق الكلمة ويعكفه على أول الكلمة وآخره، **مثال.**

3-أن يحوق على الكلمة أو الكلمات المضروب عليها بنصف دائرة، **(مثال).**

4-وضع دَائِرَةٍ صَغِيرَةٍ أَوَّلَ الزِّيَادَةِ وَآخِرَهَا، o **مثال**o

5-وضع (لَا) أو (من) فِي أَوَّلِ الكلمة المضروب عليها، وَ (إِلَى) فِي آخِرِهِ، وَمِثْلُ هَذَا يَحْسُنُ فِيمَا صَحَّ فِي رِوَايَةٍ، وَسَقَطَ فِي رِوَايَةٍ أُخْرَى.

6-إذا تكررت الكلمة، فهو على ثلاثة أحوال:

أ- الضرب على الكلمة الثانية، لأن الأولى كتبت على الصواب، والثانية على الخطأ، وهذا ما اختاره الرامهرمزي.

ب- الأولى بالاختيار أجودها صورة ودلالة، والضرب على الثانية.

ت- التفصيل بحيث يظهر الكتاب بأحسن صورة، مثلاً يضرب على الكلمة الأولى إذا جاءت آخر السطر والكلمة الثانية بداية السطر، صيانة لسلامة أوائل السطور، وإذا كان التكرار في المضاف، والمضاف إليه ، والصفة ونحو ذلك يراعي الاتصال ويضرب على الثانية، بحيث لا يكون الضرب فاصلاً بين المبتدأ وخبره، أو الصفة والموصوف.. الخ.

حكم المحو والحك: كره البعض المحو والحك، ورأوا الضرب أفضل، لأنه إذا ضُرب عليه يُفهم المكتوب ويَسلم صاحب الكتاب من التهمة، "قَالَ الْخَطِيبُ(عن الضرب): إِنَّهُ الْمُسْتَحَبُّ لِقَوْلِ الرَّامَهُرْمُزِيِّ: قَالَ أَصْحَابُنَا: الْحَكُّ تُهْمَة...وَالْمَحْوُ غَالِبًا مُسَوِّدٌ

(69)ينظر العراقي، شرح التبصرة والتذكرة(ج1/489).

(70) ينظر ابن الصلاح، المقدمة، (ص199-202).

لِلْقِرْطَاسِ، وَأَنْكَرَ أَبُو إِسْحَاقَ الْحَبَّالُ الْحَافِظُ الْمِصْرِيُّ الْحَكَّ فِي الْكِتَابِ مِنْ وَجْهَيْنِ: أحدهما : أنه يضعف الكتاب، والثاني : أنه يوهم ."[71]

من خلال ما سبق: يظهر لنا جلياً مدى اهتمام المحدثين بضبط كتبهم، واصلاحها، وحتى التأكد من صحتها من خلال المعارضة والمقارنة، وكيف أنهم صاروا على قواعد علمية رصينة في حفظ الكتاب من أن يدخله خلل أو تحريف، وبالتالي الحفاظ على الرواية والسنة كما وقعت، فمنهجية التثبت والاحتياط التي أسسها المحدثون المتقدمون حفظت لنا السنة، وجعلتنا نتميز عن غيرنا من الأمم وحتى الفرق الأخرى بهذه المنهجية العلمية، كما أن معرفة هذه القواعد والضوابط مهمة جداً في عصرنا في تحقيق المخطوطات وكتب الحديث خاصة وذلك للتمييز بين ما هو من أصل من غيره، وفهم المصطلحات الموجودة في المخطوط.

المطلب الثاني: وسائل النقاد في الكشف عن ضبط أصول الراوي:

واستخدم النقاد عدة وسائل للكشف عن أحوال الرواة ومدى ضبطهم لكتبهم وأصولهم، من خلال عدة وسائل منها:

1- من خلال تتبع حال الراوي والسؤال عنه:

قال الخطيب:" وحدثني البرقاني قال: كنت شديد التنقير عن حال ابن مالك(القطيعي)حتى ثبت عندي أنه صدوق لا يشك في سماعه وإنما كان فيه بُله ولما غرقت القطيعة بالماء الأسود غرق شئ من كتبه فنسخ بعد ما غرق من كتاب لم يكن فيه سماعه ولما اجتمعت مع الحاكم أبي عبدالله بن البيع بنيسابور ذكرت ابن مالك ولينته فأنكر علي وقال ذلك شيخي وحسن حاله أو كما قال."[72]

فبتتبع أخباره والسؤال عنه، تبين له أسباب عدم ضبط حديثه وهو استنساخ ما فقده الراوي من كتاب ليس عليه سماعه.

2- بسؤال الراوي نفسه عن كتابه.

قال عبد الرحمن بن محمد: " ولقد حدثنا يوماً سليمان بن حرب بأحاديث عن جرير الرازي فقلت له أين كتبت يا أبا أيوب عن جرير الرازي؟، قال: بمكة، أنا وعبد الرحمن، وشاذان، أخرج إلينا جرير كتابا فدفعه إلى عبد الرحمن، والى شاذان، فهذه الأحاديث انتقاؤهما."[73]

قال عبد الله بن أحمد بن حنبل: "حدثني أبي عن أبي بكر بن عياش قال قلت لجميل بن زيد هذه الأحاديث، أحاديث ابن عمر، قال: أنا ما سمعت من ابن عمر شيئاً، إنما قالوا لي: اكتب أحاديث ابن عمر فقدمت المدينة فكتبتها."[74]

3- بالنظر إلى صحة كتابة أصوله.

قال العقيلي في ترجمة يعقوب بن حميد بن كاسب، عن زكريا بن يحيى الحلواني:" قال رأيت أبا داود السجستاني صاحب أحمد ابن حنبل قد ظاهر بحديث بن كاسب وجعله وقايات على ظهور ركبته فسألته عنه فقال رأينا في مسنده أحاديث أنكرناها فطالبناه بالأصول ، فدافعها ثم أخرجها بعد فوجدنا الأحاديث في الأصول مغيرة بخط طري كانت مراسيل فأسندها وزاد فيها."[75]

قال الخطيب في ترجمة ابن دوست(وهو أحمد بن محمد بن يوسف بن محمد بن دوست أبو عبد الله البزاز):" سمعت أبا القاسم الأزهري يقول: ابن دوست ضعيف، رأيت كتبه كلها طرية ، وكان يذكر أن أصوله العتق غرقت فاستدرك نسخها .وسألت أبا

(71) السخاوي، فتح المغيث، (ج3، ص 98-99).

(72) أبو بكر، التقييد لمعرفة رواة السنن والمسانيد(ص132).

(73) الخطيب، تاريخ بغداد، (ج257/7).

(74) ابن حنبل، العلل ومعرفة الرجال، (ج484/1).

(75) العقيلي، محمد بن عمرو (322هـ)، الضعفاء، تحقيق: عبد المعطي أمين قلعجي، دار المكتبة العلمية – بيروت،ط1 ، 1984م، ج4،ص446.

بكر البرقاني عن ابن دوست، فقال: كان يسرد الحديث من حفظه، وتكلموا فيه، وقيل أنه كان يكتب الأجزاء، ويتربها ليظن أنها عتق."[76]

بالنظر إلى أصول الراوي وتفقد خطه، استطاع النقاد أن يكتشفوا سبب اختلال أصله، ومن ثم اختلال ضبطه بسبب ذلك.

4- التحقق من سماعه لكتاب شيخه:

قال الخطيب البغدادي في ترجمة الحسن بن علي بن محمد أبي علي :" وكان يروى عن بن مالك القطيعي مسند أحمد بن حنبل بأسره، وكان سماعه صحيحاً إلا في أجزاء منه، فإنه ألحق اسمه فيها" [77]

كما ذكرت آنفاً، أن الشيخ يكتب من سمع من تلاميذه وأسماء الشيوخ، ومن خلال ذلك يعرف ما هي الأجزاء التي سمعها وما هي الأجزاء التي لم يسمعها، وهل ألحقت فيما بعد.

5- الرجوع إلى أصله العتيق.

ومن أمثلة ذلك قول البخاري في صحيحه: "حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ قَالَ: أَمْلَى عَلَيَّ هِشَامُ بْنُ يُوسُفَ مِنْ حِفْظِهِ، أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ عَنْ الزُّهْرِيِّ، قَالَ: قَالَ لِي الْوَلِيدُ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ: أَبَلَغَكَ أَنَّ عَلِيًّا كَانَ فِيمَنْ قَذَفَ عَائِشَةَ، قُلْتُ: لَا، وَلَكِنْ قَدْ أَخْبَرَنِي رَجُلَانِ مِنْ قَوْمِكَ أَبُو سَلَمَةَ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ وَأَبُو بَكْرِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَارِثِ أَنَّ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ لَهُمَا كَانَ عَلِيٌّ مُسَلِّمًا فِي شَأْنِهَا، فَرَاجَعُوهُ فَلَمْ يَرْجِعْ، وَقَالَ مُسَلِّمًا: بِلَا شَكٍّ فِيهِ. وَعَلَيْهِ كَانَ فِي أَصْلِ الْعَتِيقِ كَذَلِكَ."[78]

وعن ركب المصرى ،عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: "طوبى لمن تواضع من غير منقصة، قال أبو عبد الله(البخاري): كذا وجدت في الكتاب العتيق."[79]

وقال البخاري في ترجمة ثابت بن معبد المحاربي،" روى مسعر عن عياش الكليبي ، قوله ليس في العتيق مقيد."[80]

إن النظر في أصول الراوي تدعو للاطمئنان إلى صحة روايته والتثبت من حفظه، من خلال النظر في كتاب الراوي العتيق، والتأكد من صحتها ووجود الحديث فيها.

6- التحقق من وجود أصله العتيق.

في ترجمة ابن المذهب[81]: قال الخطيب: "كان يروى عن القطيعي مسند أحمد بأسره، وكان سماعه صحيحاً إلا في أجزاء منه، فإنه ألحق اسمه فيها، وكان يروى عنه كتاب الزهد لأحمد، ولم يكن له به أصل، وإنما كانت النسخة بخطه، وليس بمحل الحجة."[82]

عدم وجود أصل عتيق للراوي الذي يروي من كتاب، هذه وسيلة هامة للكشف عن صحة سماعه وتثبته.

---

(76) الخطيب، تاريخ بغداد، ج5، ص 124، والذهبي، عبد الله بن محمد، سير أعلام النبلاء، مجموعة محققين بإشراف شعيب الأرناؤوط مؤسسة الرسالة، بيروت، ج33،ص312.

(77) الخطيب، تاريخ بغداد، ج7، ص390.

(78) البخاري، الجامع الصحيح، دار طوق النجاة – بيروت ،ط1، 1422هـ كتاب المغازي، باب حديث الأفك ، ح4142، ج5، ص120

(79) البخاري، التاريخ الكبير، ج3،ص338.

(80) المصدر السابق(ج169/2).

(81) وهو الإمام العالم ، مسند العراق ، أبو علي ; الحسن بن علي بن محمد [ص: 641] بن علي بن أحمد بن وهب ، التميمي البغدادي الواعظ ، ابن المذهب .مولده في سنة خمس وخمسين وثلاثمائة، سمع من : أبي بكر القطيعي " المسند " ، و " الزهد " ، و " فضائل الصحابة " ، وغير ذلك .

وكان صاحب حديث وطلب ، وغيره أقوى منه ، وأمثل منه، حدث عنه : الخطيب ، وابن خيرون ، وابن ماكولا ، والحسين بن الطيوري ، وعلي بن بكر بن حيد ، وعلي بن عبد الوهاب الهاشمي الخطيب ، ومحمد بن مكي بن دوست ، وأبو طالب عبد القادر بن محمد ، وابن عمه أبو طاهر عبد الرحمن بن أحمد اليوسفي ، وأبو غالب عبيد الله بن عبد الملك الشهرزوري ، وأبو المعالي أحمد بن محمد بن البخاري ، وأبو القاسم هبة الله بن محمد بن الحصين ، وآخرون. الذهبي، سير أعلام النبلاء، (ج640/17)

(82) الخطيب، تاريخ بغداد،(ج391/7).

7- اختبار الراوي في كتابه.

من صور الاختبار أن يدفع إلى الراوي أحاديث ليست من حديثه أصلاً، فإن قرأها كما دفعت له وأقر بها، اعتبر ذلك خلالاً في حفظه وضبطه، وحكم عليه بالتلقين ومن أمثلة ذلك.

قال شعبة في أبان بن عياش: "كتبت حديث أنس عن الحسن وحديث الحسن عن أنس فرفعتهما إليه فقرأهما."[83]

وقال أبو عوانة:" أتيت أبان بن عياش بكتاب فيه حديث من حديثه، وفي أسفل الكتاب حديث رجل من اهل واسط فقرأه علي أجمع."[84]

8- اعتراف الراوي بخطئه، وتصحيح كتابه.

ومنها ما فعله أبو معمر القطيع مع أهل الموصل، حيث كتب إليهم يصحح الأحاديث التي أخطأ بها، قال الخطيب : " أخبرنا البَرقاني، قال : قرأت على أبي بكر أحمد بن إبراهيم الإسماعيلي : سمعت أبا يعلى أحمد بن علي بن المثنى يحكي أنَّ أبا معمر حدَّث بالموصل بنحو ألفي حديث حفظاً، فلما رجع إلى بغداد كتب إليهم بالصَّحيح من أحاديث كان أخطأ فيها، أحسبه قال : نحو من ثلاثين أو أربعين"[85]

9- **التنصيص:** -بأن ينص الناقد على صحة كتاب الراوي، كأن يقول فلان صحيح الكتاب، أو أن كتابه كثير العجم والتنقيط، ونحو ذلك مما يدل على ضبطه لكتابه، قال ابن أبي حاتم:" سئل أبى عن أبى أسامة وأبى عاصم من أثبتهما في الحديث؟ فقال: أبو أسامة أثبت من مائة مثل أبى عاصم، كان أبو أسامة صحيح الكتاب ضابطاً للحديث كيساً صدوقاً."[86]

قال عفان:" كان أبو عوانة صحيح الكتاب كثير العجم والنقط كان ثبت، وأبو عوانة في جميع حاله أصح حديثاً عندنا من هشيم."[87]

10- **موافقة الثقات.** بأن يوافق حديثُهُ الذي يرويه من كتابه حديثَ الثقات، فإن هذا يدل على ضبطه لكتابه، وقد يكون عنده ضبط صدر، وقد لا يكون، فإن حكم الناقد على صحة كتاب الراوي يكون بعد اعتبار رواياته فإن وافق الثقات قبلت وصُحح كتابه، وإن خالفت ردوا روايته، وحكموا على كتابه بعدم الصحة.

المبحث الثالث : أسباب اختلال أصول الراوي.

المطلب الأول: تحريف كتاب الراوي وأصله.

قال الحاكم في كتابه المدخل إلى الإكليل:" الطَّبَقَةُ الْعَاشِرَةُ مِنَ الْمَجْرُوحِينَ قَوْمٌ كَتَبُوا الْحَدِيثَ وَرَحَلُوا فِيهِ وَعُرِفُوا بِهِ فَتَلِفَتْ كُتُبُهُمْ بِأَنْوَاعٍ مِنَ التَّلَفِ الْحَرْقِ أَوِ النَّهْبِ أَوِ الْهَدْمِ أَوِ الْغَرَقِ أَوِ السَّرِقَةِ فَلَمَّا سُئِلُوا عَنِ التَّحْدِيثِ حدثوا بِهَا مِنْ كُتُبِ غَيْرِهِمْ أَوْ مِنْ حِفْظِهِمْ عَلَى التَّخْمِينِ فَسَقَطُوا بِذَلِكَ."[88]

الضبط قسمان كما هو معلوم، ضبط صدر، وضبط كتاب، فمن كان يعتمد في تحديثه على كتابه، كان عليه أن يحفظ كتابه ويصونه من التحريف والتغير والضياع، فإن أهمل الراوي في ذلك سواء بإرادته أو بعوامل خارجية مؤثرة على ضبط أصوله وكتبه، كان ذلك سبباً من أسباب وقوع الخلل في كتبه وأصوله، ومن هذه الأسباب:

(83) العقيلي، الضعفاء(ج39/1).
(84) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل(ج295/2).
(85) الذهبي، ميزان الاعتدال،(ج209/1).
(86) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل(ج133/3).
(87) المرجع السابق(ج40/9)
(88) الحاكم، المدخل إلى الإكليل(ص67).

1- **ضياع الكتب:** قال أحمد بن حنبل عن ابن المديني: "كان أبو عوانة في قتادة ضعيفاً، ذهب كتابه وكان يحفظ من سعيد."[89]

وأنكر أحمد بن حنبل الحديث الذي رواه الأنصاري، عن حبيب بن الشهيد، عن ميمون بن مهران ، عن ابن عباس ، رضي الله عنه ، أن النبي صلى الله عليه وسلم احتجم وهو صائم ، فضعفه ، وقال :" كانت كتب الأنصاري ذهبت في فتنة ، أظنه قال : المصيبة ، فكان بعد يحدث من كتب غلامه أبي حكيم ، أراه قال : فكان هذا من ذاك."[90]

2- **سرقة الكتب:** قال العقيلي في ترجمة عبد الرزاق بن عمر الدمشقي أبو بكر الشامي: " سئل هشيم عن عبد الرزاق بن عمر قال ذهبت كتبه، خرج إلى بيت المقدس فجعل كتبه في خرج جديد وثيابه في خرج خلق فجاء اللصوص فأخذوا الخرج الجديد فذهبت كتبه وكان بعد ذلك إذا سمع حديثاً من حديث الزُّهْرِيّ قال هذا مما سمعت."[91].

3- **دفن الكتب:** قال العقيلي في ترجمة يوسف بن أسباط: "كان من العابدين دفن كتبه فحدث بعد من حفظه بأحاديث منها ما لا أصل له ومنها ما يخطئ فيه."[92]

4- **احتراق الكتب:** قيل في ترجمة عمر ابن الإمام أبي الحسن علي بن أحمد "باب الملقن إمام عالم كثير الفوائد والمؤلفات اختلط قبل موته فيما بلغني بسبب احتراق كتبه" [93].

5- **الوراقون:** من أسباب التغيير والتحريف في كتب الراوي، إدخال الوراقين(وهم نُساخ الكتب) الأحاديث في كتبهم، قال ابن أبي حاتم:" سمعت أبى يقول جاءني جماعة من مشيخة الكوفة فقالوا بلغنا أنك تختلف إلى مشايخ الكوفة تكتب عنهم وتركت سفيان بن وكيع أما كنت ترعى له في أبيه؟ فقلت لهم: انى أوجب له وأحب ان تجري أموره على الستر وله وراق قد أفسد حديثه."[94]

المطلب الثاني: اختلال ضبط أصول الراوي عند الأداء.

في هذا المطلب سأتناول أسباب اختلال ضبط الراوي عند التحديث من كتابه(أي عند الأداء)، ومن هذه الأسباب:

1- **تلف الكتاب وضياعه، فيحدث من حفظه فَيَهم.** وذكرت بعض النماذج في المطلب السابق.

2- الوهم أثناء التحويل من الأصول إلى المصنفات.

قال ابن معين عن حماد بن سلمة:" من سمع من حماد بن سلمة الأصناف ففيها اختلاف، ومن سمع من حماد بن سلمة نسخاً فهو صحيح."[95]

هنا يظهر أن الخطأ أو الضعف الواقع لحماد بن سلمة في مصنفاته كانت بسبب أنه عندما ينقل من الأصول إلى المصنفات فإنه يقع في الوهم فقد يجمع فيها من هنا وهناك، فأما النسخ فصحاح.

الاعتماد على حديث الراوي حال الإملاء فيما لم يسمعه: ومنه ما قاله أبو زرعة في عثمان بن صالح: "لم يكن عندي عثمان ممن يكذب ولكنه كان يكتب الحديث مع خالد بن نجيح وكان خالد إذا سمعوا من الشيخ أملى عليهم ما لم يسمعوا فبلوا به وقد بلى به أبو صالح أيضاً "[96]

(89) الخطيب، تاريخ بغداد(ج494/13).
(90) العقيلي، الضعفاء(ج91/4).
(91) المصدر السابق(ج106/3).
(92) المصدر السابق(ج454/4).
(93) الحلبي، الاغتباط بمن رمي من الرواة بالاختلاط(ص272).
(94) ابن ابي حاتم، الجرح والتعديل(ج242/4).
(95) المزي، تهذيب الكمال(ج7،/263).
(96) البرذعي، الضعفاء وسؤالات البرذعي(ص20).

قال شعبة لأبي عوانة:" كتابك صالح وحفظك لا يسوى شيئاً مع من طلبت الحديث قال مع منذر الصيرفي، قال: منذر صنع بك".[97]

3- التغيير واللحق في كتابه:

وهذا اللحق والتغيير سواء منه أو من فعل غيره، يكون سبباً في خلل كتابه، وبالتالي تضعيف العلماء له، ومن ذلك قول ابن أبي حاتم :" سألت أبى عن محمد بن جابر، فقال: ذهب كتبه في آخر عمره وساء حفظه، وكان يلقن، وكان عبد الرحمن بن مهدى يحدث عنه ثم تركه بعد، وكان يروى أحاديث مناكير وهو معروف بالسماع جيد اللقاء رأوا في كتبه لحقاً."[98]

4- عدم شكل وضبط كتاب الراوي:

إن الأخذ من الكتب غالباً مظنة التصحيف، بسبب عدم الشكل والضبط في الأسماء، قال أحمد بن حنبل: "مَنْ تَقَلَّتَ مِنَ التَّصْحِيفِ؟ كَانَ يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ يُشَكِّلُ الْحَرْفَ إِذَا كَانَ شَدِيدًا، وَغَيْرُ ذَاكَ لَا، وَكَانَ هَؤُلَاءِ أَصْحَابُ الشَّكْلِ وَالتَّقْيِيدِ: عَفَّانُ، وَبَهْزٌ، وَحِبَّانُ "[99]

قال علي بن المديني:" في كتاب عبد الوارث بن سعيد خطأ كثير، قلت: في الحديث، قال: في الإسناد وأسماء الرجال."[100]

5- القراءة من أصل غير أصله:

وذلك بأن يتعرض كتبه لتلف من حرق وغيره، فيحدث من كتب غيره من غير مقابلة ولا تصحيح، فيخطئ.

مثاله: قول ابن حجر في عبد العزيز بن محمد بن عبيد الدراوردي :"صدوق كان يحدث من كتب غيره فيخطئ."[101]

6- **الإصابة بالعمى أو مرض** : كأن يكون بصيراً يروي من كتابه، فإذا فقد بصره اختلط، ومثاله قول النسائي في أبي حمزة السكري:" لا بأس بأبي حمزة إلا أنه كان قد ذهب بصره في آخر عمره فمن كتب عنه قبل ذلك فحديثه جيد وذكره ابن القطان الفاسي فيمن اختلط."[102]

قال عبد الله بن علي بن المديني:" سئل أبي عن سويد الأنباري فحرك رأسه، وقال: ليس بشيء. وقال الضرير: إذا كانت عنده كتب فهو عيب شديد، وقال: هذا أحد رجلين، إما رجل يحدث من كتابه أو من حفظه، ثم قال: هو عندي لا شيء، قيل له: فإنه يحفظ ثلاثة آلاف. قال: فهذا أشد يكرر عليه."[103]

7- **رحلة الراوي إلى غير بلده دون كتابه.** قال ابن أبي حاتم سمعت أبي يقول:" أيوب بن عتبة فيه لين، قدم بغداد ولم يكن معه كتبه، فكان يحدث من حفظه على التوهم فيغلط، وأما كتبه في الأصل فهي صحيحة – عن يحيى بن أبى كثير، قال لى سليمان بن شعبة هذا الكلام، وكان عالماً بأهل اليمامة وقال: هو أروى الناس عن يحيى بن ابى كثير وأصح الناس كتاباً عنه."[104]

8-**الانشغال بأعمال أخرى (كالقضاء والفتيا): فالانشغال بأعمال غير التحديث، وبعد المحدث عن كتبه، يوقعه بالوهم والخطأ.**

فحفص بن غياث النخعي، أثنى عليه العلماء كثيراً ووثقوه، ولكنه لما ولي القضاء في الكوفة وبغداد جفا كتبه، قال عنه أبو

(97) الخطيب، تاريخ بغداد(ج494/13).
(98) ابن ابي حاتم، الجرح والتعديل(ج219/7).
(99) الخطيب، الجامع لأخلاق الراوي(ج270/1).
(100) العسكري، تصحيفات المحدثين(ص46).
(101) ابن حجر، تهذيب التهذيب(ج6 /347).
(102) الذهبي، ميزان الاعتدال في نقد الرجال(ج53/4).
(103) الخطيب، تاريخ بغداد(ج229/9).
(104) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل(ج253/2).

زرعة:" ساء حفظه بعدما استقضي، ومما أنكر على حفص حديثه عن عبيد الله عن نافع عن ابن عمر كنا نأكل ونحن نمشي".[105]

9- **الكتابة عن أي أحد:** قال المعلمي اليماني، رداً على ما قوّى به الكوثري من أمر الكتابة عن ابن أبي خيثمة:" لم يعرف ابن أبي خيثمة بالتوقي عن الرواية عن الضعفاء فضلاً عن الكتاب عنهم، بل عامة المحدثين يكتبون عن كل أحد إلا أن منهم أفراداً كانوا يتقون أن يرووا إلا عن ثقة ويكتبون عن الضعفاء للمعرفة"[106]

المبحث الرابع : أثر ضبط أصول الراوي في الحكم عليه:

المطلب الأول : أثر أصول الراوي في تقسيم مراتب الرواة.

ومن أهم آثار أصول الراوي على ضبطه وحفظه، هو تقسيم الرواة إلى عدة أقسام، يبين إنصاف النقاد في جرحهم وتعديلهم للرواة، إذ ليس الرواة في درجة واحدة في الضبط والحفظ، ومن خلال استقراء عبارات النقاد وتطبيقاتهم، يمكن تقسيم الرواة إلى عدة أقسام، منها :

1- من كان ضابطاً حفظاً وكتاباً:

وهم الحفاظ الأثبات، أصحاب حفظ وكتاب، أمثال هؤلاء، مالك بن أنس ، وعبدالله بن المبارك ، وعبدالرحمن بن مهدي ، ويحيى القطَّان ، ويحيى بن معين ، وعلي بن المديني ، والإمام أحمد ، وغيرهم من الأئمة، هؤلاء لا يضرهم سواء حدثوا من حفظهم أم من كتابهم، لأنهم ضبطوا ما كتبوه وحفظوه.

قال أبو زرعة ، وأبو حاتم : " مالك صاحب كتاب ، وصاحب حفظ "[107]

وقال حجاج بن الشَّاعر : " لا تُبالي أخذت من حفظ عمرو بن علي الفلاس ، أو من كتابه " [108]

-مثاله أيضاً إسرائيل بن يونس بن أبي إسحاق السَّبيعي ،قال أحمد بن حنبل:" إسرائيل إذا حدَّث من كتابه لا يُغادر ، ويحفظ من كتابه."[109]، وقال : " كان شيخاً ثقة ، وجعل يعجب من حفظه"[110]

فهذا القسم ضابط ثقة، سواء روى من حفظه أو كتابه.

2- من كان ضابطاً لكتابه وحفظه مع أوهام يسيرة.

جرير بن حازم ثقة، وثقه ابن معين قال :" جرير بن حازم أمثل من أبي هلال. وكان صاحب كتاب".[111]، وقال ابن حبان في الثقات : كان يخطئ لأن أكثر ما كان يحدث من حفظه ،[112] وكان شعبة يقول : "ما رأيت أحفظ من رجلين : جرير بن حازم ، وهشام الدستوائي"[113]

فهو ثقة وضابط كتابه، لكنه قد يخطىء أحياناً بسبب روايته من حفظه، مثل هؤلاء الرواة، ينبه على أخطائهم.

3- من كان ضعيفاً في حفظه وكتابه معاً.

(105) ينظر ابن رجب، شرح علل الترمذي(ص34)، وابن حجر، تهذيب التهذيب(ج359/2).
(106) المعلمي، التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل(ج375/1).
(107) ابن ابي حاتم، علل الحديث(ج32/1).
(108) ابن عدي، الكامل في الضعفاء(ج130/1).
(109) المزي، تهذيب الكمال(ج520/2).
(110) المصدر السابق(ج519/2).
(111) المزي، تهذيب الكمال(ج212/3).
(112) ابن حبان، محمد، الثقات(ج145/6).
(113) ابن حجر، تهذيب التهذيب(ج294/1).

–وذلك لأنه سيء الحفظ مع عدم ضبطه لكتابه، فمحمد بن عبيد الله العَرْزَمي ، فهو متروك،[114] سواء حدَّث من حفظه أو كتابه، إلا أن كتبه ذهبت ، وكان سيء الحفظ ، فحدَّث من حفظه بالمناكير .قال وكيع : " كان العَرْزَمي رجلاً صالحاً ذهبت كتبه فكان يُحدِّث حفظاً ، فمن ذلك أتى بالمناكير ".[115]

– سليمان بن داود الشَّاذكوني ، اتهمه كثير من الأئمة بالكذب ، وكان حافظاً، وقال ابن عدي عنه " هو من الحفاظ المعدودين من حفاظ البصرة ، وهو أحد من يُضم إلى يحيى وأحمد وعلي ، وأنكر ما رأيت له هذه الأحاديث التي ذكرتها ، بعضها مناكير ، وبعضها سرقة ، وما أشبه صورة أمره بما قال عبدان : إنه ذهبت كتبه ، فكان يُحدث حفظاً ، فيغلط ، وإنما أُتي من هناك ، فلجُرأته واقتداره على الحفظ ، يمر على الحديث لا أنه يتعمده"[116]

فهؤلاء الرواة ضعفاء سواء روى من حفظه أو كتابه، وقد يكون سبب ضعفه هو كتابه، أو سبب آخر في عدالته.

4- **من كان ضابطاً إذا حدث من كتابه دون حفظه.**

إذا حدث من حفظه كان سيئ الحفظ، وإذا حدث من كتابه ضبط، مثاله قول أبي زرعة عن عبد العزيز الدراوردي:" كان صاحب كتاب فإذا أخذ من حفظه لم يكن عنده شيء"[117] وقال أحمد بن حنبل: " كتابه أصح من حفظه"[118]

وهؤلاء ينتقى من حديثهم، فإذا كان روى من كتابه فهو ثقة، وإذا روى من حفظه ينبه عليه.

5- **من كان ضابطاً إذا حدث من حفظه دون كتابه.**

وهؤلاء إذا رووا من حفظهم أصح من كتابهم، لأنه قد يعتري كتبهم الخطأ والتغيير.

– مثال ذلك: بشر بن آدم الضَّرير ، أبو عبدالله البغدادي، قال محمد بن سعد : " سمع سماعاً كثيراً ، ورأيت أصحاب الحديث يتَّقون كتابه " [119] وقال أبو حاتم الرَّازي : " صدوق "[120]

– ومثال آخر: حماد بن زيد ثقة حافظ لم يكتب إلا جزء ليحيى بن سعيد كان يخلط فيه، قال يحيى بن يحيى:" ما رأيت أحداً من الشيوخ أحفظ من حماد بن زيد".[121]

قال ابن مهدى:" ما رأيت أحداً لم يكتب الحديث أحفظ من حماد بن زيد، ولم يكن عنده كتاب إلا جزء ليحيى بن سعيد وكان يخلط فيه."[122]

المطلب الثاني: التوثيق والتضعيف المقيد بأصول الراوي.

ومن آثار أصول الراوي وكتبه على جرح الرواة وتعديلهم، هو التضعيف والتعديل المقيد بشيخ دون شيخ لأنه روى عنه كتاب دون غيره، أو في بلد دون بلد، أو كتاب دون كتاب، ومن أمثلة ذلك:

- **تعديل مقيد بكتاب شيخه دون غيره**، قال صالح بن محمد :" ليس كتاب المغازي عند أحد أصح منه عند زياد البكائي وزياد في نفسه ضعيف، ولكنه هو من اثبت الناس في هذا الكتاب، وذلك أنه باع داره وخرج يدور مع ابن إسحاق حتى سمع منه الكتاب"[123]

(114) قال الدارقطني : متروك الحديث هو، وأبوه وجده .، ينظر ابن حجر، لسان الميزان، ج7،ص297

(115) ابن ابي حاتم، الجرح والتعديل(ج550/2).

(116) ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال(ج301/4).

(117) أبو زرعة، الضعفاء وأجوبة أبي زرعة الرازي على سؤالات البرذعي(ج685/2).

(118) ابن حنبل، سؤالات أبي داود للإمام أحمد بن حنبل في جرح الرواة وتعديلهم(ص221).

(119) المزين تهذيب الكمال(ج94/4).

(120) ابن ابي حاتم، الجرح والتعديل(ج351/2).

(121) المصدر السابق(ج138/3).

(122) المصدر نفسه

- **يحيى بن سليم** قال عنه أبو حاتم محله الصدق يكتب حديث ولا يحتج به،[124] **ولكنه أتقن حديث عبد الله بن عثمان بن خيثم، وله عنه كتاب، لا يعطيه لأحد إلا برهن، قال أحمد بن حنبل عنه:" كان قد أتقن حديث بن خثيم كانت عنده في كتاب فقلنا له أعطنا كتابك فقال أعطوني مصحفا رهناً، قلنا: من أين لنا مصحف ونحن غرباء ."**[125]
- **تضعيف مقيد في أهل بلد دون غيره**، قال يحيى بن مَعِين : "إسماعيل بن عياش ثقة فيما روى عن الشاميين ، وأما روايته عن أهل الحجاز فإن كتابه ضاع، فخلط في حفظه عنهم."[126]
- **توثيق مقيد في أهل بلد معين:** شريك بن عبد الله حديث بواسط أصح من غيره، وحديث الأزرق وعباد بن العوام ويزيد عنه أصح من غيرهم، قال أحمد بن حنبل:" إسحاق يعني الأزرق وعباد بن العوام ويزيد كتبوا عن شريك بواسط من كتابه كان قدم عليهم في حفر نهر، قال أحمد: كان شريك رجلاً له عقل فكان يحدث بعقله، قال أحمد: سماع هؤلاء أصح عنه"[127]
- **تضعيف مقيد بأحاديث شيخ معين**، قال مَعْمَر:" لذا قال ابن رجب :" وسئل أحمد بن الحسن السكري الحافظ : من أحب إليك في أصحاب الأعمش ؟ قال : (أبو معاوية أعرف به ، وأما معمر في الأعمش فهو سيء الحفظ جداً) . كذا ذكره ابن معين والأثرم والدارقطني"[128] قال يعقوب بن شيبة : "سماع أهل البصرة من معمر حين قد عليهم فيه اضطراب ،لأن كتبه لم تكن معه."[129]
- عبد الرزاق بن عمر الدمشقي أبو بكر الشامي، ضعيف الحديث ولا يكتب حديثه، وهو في الزهري أشد ضعفاً[130] قال الحسن بن علي:" سألت هشيماً عن عبد الرزاق بن عمر، قال: ذهبت كتبه، خرج إلى بيت المقدس فجعل كتبه في خرج جديد وثيابه في خرج خلق ، فجاء اللصوص فأخذوا الخرج الجديد فذهبت كتبه ، وكان بعد ذلك إذا سمع حديثا من حديث الزهري قال : هذا مما سمعت."[131]
- **تضعيف الراوي بزمن معين، كأن يروي من حفظه بعد اختلال كتابه**، سواء كان بالحرق أو الدفن أو التصحيف أو المرض، قال الذهبي:" يوسف بن أسباط وثقه يحيى بن معين. وقال أبو حاتم: لا يحتج به. وقال البخاري: كان قد دفن كتبه، فكان لا يجيء حديثه كما ينبغي."[132] **وقال أبو حاتم:**" وكان هشام بن عمار، قديماً حديثه أصح منه بآخرة، وذلك أنه كان يلقن فما لقن تلقن، وقديما كان يقرأ من كتابه."[133]
- **وأحيانا أخرى يكون تحديث الراوي بآخرة أصح**، همام بن يحيى كان يحدث من حفظه، فلما أصابه مرض مزمن(زمانة)، فأصبح يحدث من كتابه، قال أحمد بن حنبل:" سماع من سمع من همام بآخرة هو أصح وذلك أنه

(123) الخطيب، تاريخ بغداد(ج476/8).
(124) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل(ج156/9).
(125)ابن حنبل، العلل ومعرفة الرجال(ج480/2).
(126) المزي، تهذيب الكمال،(ج174/3).
(127) ابن حنبل، سؤالات أبي داود للإمام أحمد بن حنبل في جرح الرواة وتعديلهم(ص321).
(128) ابن رجب، شرح علل الترمذي لابن رجب(ص272).
(129) المصدر السابق(ص317)، والمزي، تهذيب الكمال(ج57/1).
(130) ينظر العقيلي، الضعفاء الكبير(ج349/5).
(131) المصدر السابق
(132) الذهبي، تاريخ الإسلام(ج486/13).
(133) ابن أبي حاتم، علل الحديث(ج33/2).

أصابته مثل الزمانة، فكان يحدثهم من كتابه، فسماع عفان وحبان وبهز أجود من سماع عبد الرحمن، لأنه كان يحدثهم يعني لعبد الرحمن أي أيامهم من حفظ".(134)

المطلب الثالث: المفاضلة بين الرواة وتحديد طبقات الأصحاب، والترجيح بينهم عند الاختلاف.

فإذا سئل الناقد عن راويين، وكان أحدهما أضبط لكتابه قدم عليه، ومن ذلك قول عبد الرحمن بن مهدي:" أبو عوانة وهشام، كسعيد بن أبي عروبة وهمام، إذا كان الكتاب فكتاب أبي عوانة صحيح وإذا كان الحفظ فحفظ هشام، وإذا كان الكتاب، فكتاب همام وإذا كان الحفظ فحفظ سعيد"(135) فعند الترجيح يقدم صاحب الكتاب لأنه أضبط، وإن كان الاختلاف في الحفظ يقدم من كان أحفظ لذلك يقدم أبو عوانة على هشام إن روى من كتابه، وإن كان كلاهما يروي من حفظه فإن همام أضبط لحفظه من أبي عوانة.

وسئل أحمد بن حنبل عن جرير الرازي وأبي عوانة أيهما أحب إليك قال:" أبو عوانة من كتابه ، قال الفضل : وسئل أبو عوانة أثبت أو شريك ، فقال: إذا حدث أبو عوانة من كتابه فهو أثبت وإذا حدث من غير كتابه ربما وهم ، قال عفان : كان أبو عوانة صحيح الكتاب كثير العجم والنقط كان ثبتاً."(136)

قال علي المديني:" أصحاب قتادة ثلاثة سعيد وهشام و شعبة، فأما سعيد فأتقنهم، و أما هشام فأكثرهم، و أما شعبة فأعلمهم بما سمع، وقال: ليس بعد هؤلاء أحد مثل همام من كتابه."(137)

وَقَال ابن محرز : سمعت علي بن المديني يقول : "سَعِيد أحفظهم عن قتادة ، وشعبة أعلم بما يسمع وما لم يسمع ، وهشام أروى القوم، وهمام أسندهم إذا حدث من كتابه"(138)

قال ابن أبي حاتم:" سئل ابى عن همام وابان العطار: من تقدم منهما ؟ قال: همام أحب، إذا ما حدث من كتابه، وإذا حدث من حفظه فهما متقاربان في الحفظ والغلط، وقال عبد الرحمن:" سألت أبى عن همام بن يحيى فقال: ثقة صدوق في حفظه شيء، وهو في قتادة أحب إلى من حماد بن سلمة ومن أبان العطار."(139)

من خلال ما سبق يظهر لنا مدى براعة الأئمة في المفاضلة بين الرواة ووضع ميزان دقيق في المفاضلة بين الأصحاب ومن ذلك، تفضيل صاحب الكتاب الضابط على غيره إن حدث من كتابه.

المطلب الرابع: تبرئة الراوي من الخطأ المنسوب إليه: فإذا أُنكر على الراوي حديث، فأخرج لهم كتابه وكانت روايته مطابقة لما في كتابه، فإن ذلك يعد تبرئة له من الخطأ.

قال الآجري:" سمعت أبا داود يقول: كان القواريري لا يحدث عن روح وأكثر ما أنكر عليه تسعمائة حديث حدث بها عن مالك سماعا، ... وقال أبو داود: سمعت الحلواني يقول أول من أظهر كتابه روح بن عبادة وأبو أسامة، قلت(الخطيب البغدادي): **يعني أنهما رويا ما خولفا فيه فاظهرا كتبهما حجة لهما على مخالفيهما إذ روايتهما عن حفظهما موافقة لما في كتبهما"(140)**

قال محمد بن أبي حاتم الوراق: وسمعته (البخاري) يقول:" لم يكن كتابي للحديث كما يكتب هؤلاء. كنت إذا كتبت عن رجل سألته عن اسمه وكنيته ونسبه وعلة الحديث إن كان فهماً، فإن لم يكن فهماً سألته أن يخرج إلى أصله ونسخته. فأما الآخرون فإنهم لا يبالون ما يكتبون وكيف يكتبون."(141)

---

(134) ابن حنبل، سؤلا أبي داود(ص335).

(135) الخطيب، تاريخ بغداد(ج493/14).

(136) المصدر نفسه

(137) الفسوي، المعرفة والتاريخ(ج228/2).

(138) المزي، تهذيب الكمال، ج13، ص308.

(139) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل(ج109/9).

(140) الخطيب، تاريخ بغداد(ج8/ ص402-403)

(141) الذهبي، تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام(ج251/19).

المطلب الخامس: ترك حديث الراوي.

إذا ثبت عند الرجوع لأصول الراوي، أن الراوي يتعمد الخطأ، أو أنه يصر على الخطأ، فإن ذلك يعد قدحاً في الراوي، وسبباً لترك حديثه.

قال يحيى بن معين:" سمعت يَحْيَى يقول: كان شيخ عند درب أبي الطَّيِّب، يروي عن الأَوْزَاعِي، وكان يقول: حَدِّثَنَا أبو عَمْرو، رحمه الله، فذهبنا إليه، واختلفنا إليه، فقعدنا يَوْمًا في الشمس، فذهبنا ننظر، فإذا في أعلى الصحيفة: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيْل بن عبد الله بن سماعه، عن الأَوْزَاعِي. قال: فطرحنا صحيفته، وتركناه، وكان كنيته أبو قَتَادَة. وليس هو أبو قَتَادَة الْحَرَّانِي، كان رَجُلاً آخر".[142]

قال زكريا بن يحيى الحلواني: "رأيت أبا داود السجستاني صاحب أحمد بن حنبل قد ظاهر بحديث ابن كاسب، وجعله وقايات على ظهور ركبته، فسألته عنه، فقال: رأينا في مسنده أحاديث أنكرناها، فطالبناه بالأصول، فدافعها، ثم أخرجها بعد، فوجدنا الأحاديث في الأصول مغيرة بخط طري، كانت مراسيل فأسندها، وزاد فيها".[143]

وقال السهمي:" سألت أبا الحسن الدارقطني، قلت له: إذا قلت فلان لين أيش تريد به. قال: لا يكون ساقطاً متروك الحديث ولكن يكون مجروحا بشيء لا يسقط عن العدالة. وسألته عمن يكون كثير الخطأ قال: إن نبهوه عليه ورجع عنه فلا يسقط وإن لم يرجع سقط."[144]

قال أحمد بن حنبل عن همام بن يحيى:" قال عفان ثنا همام يوماً بحديث، فقيل له: فيه فدخل فنظر في كتابه، فقال: ألا أراني أخطئ وأنا لا أدري، فكان بعد يتعاهد كتابه".[145] فمثل هذا لا يستحق الترك لأنه رُجع فرجع وضبط كتابه، لذلك قال عنه أحمد ابن حنبل: "همام يضبط ضبطا جيدا".[146]

السادس: كشف أوهام الرواة، وأخطائهم.

من آثار النظر في أصول الراوي وكتبه، الكشف عن أخطاء الراوي، وتعيينها، قال ابن أبي حاتم:" سُئِل أَبُو زُرعة عن حدِيثٍ : رواهُ ليث بن سعد فاختلف عن ليث.

فروى أَبُو الولِيدِ ، عن ليثٍ ، عن عَبدِ اللهِ بنِ أَبِي مُليكة، عن عَبدِ اللهِ بنِ أَبِي نهيك ، عن سعدِ بنِ أَبِي وقّاصٍ ، عن النّبِيّ صلى الله عليه وسلم.

ورواهُ يحيى بنُ بُكيرٍ ، عن ليثٍ، عن عَبدِ اللهِ بنِ عُبيدِ اللهِ بنِ أَبِي مُليكة، عن عُبيدِ اللهِ بن أَبِي نهِيكٍ، عن سعِيدِ بنِ أَبِي سعِيدٍ، عنِ النّبِيّ صلى الله عليه وسلم أنه قال: ليس مِنّا من لم يتغنّ بِالقُرآنِ.

قال أَبُو زُرعة: فِي كِتابِ اللّيثِ، فِي أصلِهِ سعِيدُ بنُ أَبِي سعِيدٍ، ولكِن لُقِّن بِالعِراقِ عن سعدٍ. " [147]

وهكذا كشف النقاد أوهام الراوي، وأحصوا أخطائهم، وبينوا عمن أخطأوا، ومن أين جاء الخلل، وممن، كل ذلك من خلال النظر في أصول الراوي وكتبه.

النتائج والتوصيات:

من نتائج هذا البحث:

(142) ابن معين، تاريخ ابن معين(ج4/408).

(143) العقيلي، الضعفاء الكبير(ج9/397).

(144) السهمي، سؤالات حمزة بن يوسف السهمي(ص72).

(145) أبو داود، سؤلات أبي داود لأحمد بن حنبل(ص335).

(146) المرجع السابق.

(147) ابن أبي حاتم، علل الحديث(ج1/188).

1- بيان مفهوم الأصول واستخداماتها عند المحدثين، فهي لها إطلاقات لدى المحدثين، فهي تطلق على الإسناد، وأحياناً أخرى على الحديث، وأحياناً تطلق على الكتاب وهذا هو موضوع الدراسة.
2- للمحدثين قواعد وأصول في ضبط أصول الراوي، بدايةً من العناية بآلة الكتابة، مروراً بضبط الشَكل والإعجام، وختاماً بضبط السماعات، ومعارضة النسخة، ثم تصحيح الخطأ والسقط إن وجد، ووضع رموز متعارف عليها تدل على ذلك.
3- براعة النقاد في الكشف عن ضبط الراوي لأصوله، واستخدموا لذلك وسائل عدة منها، السؤال المباشر له عن أصوله، والتحقق منها والاطلاع عليها ومتابعة سماعاته لمشايخه، ومنها أيضاً تنصيص النقاد على صحة أو ضعف أصله، وكذلك اعتراف الراوي بخطأ كتابه. وأخيراً باعتبار مرويات الراوي ومقارنتها مع أحاديث الثقات.
4- النظر في أصول الرواة له أثر كبير في الحكم عليهم، وبيان درجاتهم وأقسامهم بناء على ضبطهم لأصولهم ومصنفاته.
5- ضبط الراوي لأصوله وكتبه له دور كبير في تحديد طبقات الأصحاب، والترجيح بينهم عند الاختلاف، وكشف أوهامهم عند التحديث، وانتقاء أحاديثهم.
6- ومن آثار معرفة أصول الراوي على جرح الرواة وتعديلهم، هو التضعيف والتعديل المقيد بشيخ دون شيخ لأنه روى عنه كتاب دون غيره، أو في بلد دون بلد، أو كتاب دون كتاب.

وختاماً: من خلال هذه الدراسة اتضح لنا بعضاً من صور الإنصاف والعدل عند علماء الجرح والتعديل في الحكم على الراوي، ومنها النظر في أصول الراوي، وضبطها، وذلك ليكَّونوا صورة شاملة عن هذا الراوي، متى يضبط، وكيف ضَبط، وأين كان ضابطاً أكثر، وما هي أخطاؤه، وما الدليل على ذلك، وبالإجابة عن هذه الأسئلة يُشَكِلون المنهجية العلمية الإبداعية في البحث العلمي عن أحوال الرواة والحكم عليهم بحرفية وصدق عالٍ، فليفتخر أبناء هذه الأمة بعلمائها الأفذاذ ومنهجيتهم العلمية الدقيقية في الوصول للحقيقة، ليصل لنا حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم صافياً رائقاً من كل كدر وشائبة، وليعلموا أن الله سخر لهذا الدين من يحفظه، ونسأله تعالى أن يستعملنا لخدمة دينه.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على خير المرسلين محمد صلى الله عليه وسلم.

التوصيات:

توصي الباحثة بدراسة:

1- أثر أصول الراوي في نقد المرويات.
2- أثر معرفة أصول الراوي في تعليل المرويات.

المراجع والمصادر:

ابن الأثير، المبارك بن محمد(1963). *النهاية في غريب الأثر*. تحقيق: طاهر أحمد الزاوي و محمود الطناحي. ط1. الحلبي.

الأحدب، خلدون محمد سليم. (2006م).*التصنيف في السنة النبويه من بداية المنتصف الثاني عرض تاريخي*. ط1. بيروت: مؤسسة الريان

البخاري، محمد بن إسماعيل. (1970). *التاريخ الكبير*. تحقيق: سيد هاشم الندوي). بيروت: دائرة المعارف العثمانية.

أبو بكر، محمد بن عبد الغني(1408هـ).*التقييد لمعرفة رواة السنن والمسانيد*. تحقيق : كمال يوسف الحوت. ط1. بيروت: دار الكتب العلمية.

الجرجاني، محمد بن علي.(1983م). *التعريفات*. تحقيق: إبراهيم الأبياري. بيروت: دار الكتاب العربي.

ابن الجوزي، جمال الدين عبد الرحمن بن علي(1968م). *الموضوعات*. تحقيق: عبد الرحمن محمد عثمان. ط1. المدينة المنورة: المكتبة السلفية. جـ 1. 2: 1386 هـ – 1966 م. جـ 3: 1388 هـ – 1968 م.

الحاكم، محمد بن عبد الله(2002م). *المدخل إلى الإكليل*. تحقيق: أحمد فارس السلوم. بيروت: دار ابن حزم.

الحاكم، محمد بن عبد الله. (1977م). *معرفة علوم الحديث*. تحقيق: زهير شفيق. ط1. بيروت: دار إحياء العلوم

ابن أبي حاتم، محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس. (2006م). *علل الحديث*. تحقيق: فريق من الباحثين بإشراف وعناية د/ سعد بن عبد الله الحميد و د/ خالد بن عبد الرحمن الجريسي. ط1. الرياض: مطابع الحميضي.

ابن حبان، محمد(1975م). *الثقات*. تحقيق: شرف الدين أحمد.ط1. بيروت: دار الفكر.

ابن حجر، أحمد بن علي. (2002م). لسان الميزان. تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة. ط10.بيروت: مكتبة المطبوعات الإسلامية

ابن حجر، أحمد بن علي.(1379هـ). *فتح الباري شرح صحيح البخاري*.ط1.بيروت: دار المعرفة

ابن حجر، محمد بن أحمد(1963م). *ميزان الاعتدال في نقد الرجال*. تحقيق : الشيخ علي محمد معوض والشيخ عادل أحمد عبد الموجود.ط1.

ابن حجر، أحمد بن علي(1326هـ). *تهذيب التهذيب*. ط1. الهند: دائرة المعارف النظامية.

ابن حنبل، أحمد(1414هـ). *سؤالات أبي داود للإمام أحمد بن حنبل في جرح الرواة وتعديلهم*. تحقيق: د. زياد محمد منصور. ط1. المدينة المنورة: مكتبة العلوم والحكم.

ابن حنبل، أحمد(2001م). *العلل ومعرفة الرجال*. تحقيق: وصي الله محمد عباس. ط2. دار الخاني.

الحلبي، برهان الدين(1988م). *الاغتباط بمن رمي من الرواة بالاختلاط*. تحقيق: علاء الدين علي رضا. ط1. القاهرة: دار الحديث

الخطيب، أحمد بن علي(1983م). *الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع*. تحقيق: محمود الطحان. ط1. الرياض: دار المعارف.

الخطيب، أحمد بن علي. (ت463هـ). *الكفاية في علم الرواية*. تحقيق: أبو عبدالله السورقي و إبراهيم حمدي المدني. ط1. المدينة المنورة: المكتبة العلمية.

الخطيب، أحمد بن علي(2002). *تاريخ بغداد*. تحقيق: بشار عواد معروف. بيروت: دار الكتب العلمية

الخميسي، عبدالرحمن بن إبراهيم. (1419هـ). *معجم علوم الحديث النبوي*. ط1. جدة: دار الأندلس.

أبو داود، سليمان بن الأشعث(1994). *سؤالات أبي داود للإمام أحمد بن حنبل في جرح الرواة وتعديلهم*. تحقيق: زياد محمد منصور. ط1. مكتبة العلوم والحكم.

ابن دقيق العيد، محمد بن علي(2000م). *الإقتراح في بيان الاصطلاح*. ط1. بيروت: دار الكتب العلمية

ابن رجب، زين الدين(1987م). *شرح علل الترمذي*. تحقيق: همام عبد الرحيم سعيد.ط1. الأردن: مكتبة المنار.

أبو زرعة، عبيد الله بن عبد الكريم(2009م). *الضعفاء وسؤالات البرذعي*. تحقيق: محمد بن علي الأزهري. ط1. القاهرة: الفاروق الحديثة للطباعة والنشر.

أبو زرعة، عبيد الله (1982م). *الضعفاء وأجوبة أبي زرعة الرازي على سؤالات البرذعي*. تحقيق: سعدي الهاشمي. المدينة المنورة: الجامعه الاسلامية

أبو زيد، بكر بن عبد الله. (1993م). *معرفة النسخ والصحف الحديثية*.ط1. الرياض: دار الرية.

السخاوي، شمس محمد بن عبد الرحمن. (1418هـ). *الأجوبة المرضية فيما سئل السخاوي عنه من الأحاديث النبوية*. تحقيق: محمد إسحاق محمد إبراهيم.ط1. دار الراية للنشر والتوزيع.

سلامة، محمد خلف (2007م). *لسان المحدثين*. ط1. الموصل، د.ن

السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر. (ت911هـ). *تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي*. تحقيق: عبد الوهاب عبد اللطيف. ط1. الرياض: مكتبة الرياض الحديثة.

ابن الصلاح، عثمان بن عبد الرحمن(1986). *معرفة أنواع علوم الحديث*. ويُعرف بمقدمة ابن الصلاح. تحقيق: نور الدين عتر. ط1. سوريا: دار الفكر.

الصولي، محمد بن يحيى.(1341هـ). *أدب الكتاب*. تحقيق: محمد بهجة الأثري. ومحمود شكري الآلوسي. مصر: المطبعة السلفية. مصر

ابن عدي، عبد الله(1963م). *الكامل في الضعفاء*. تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود. علي محمد معوض. بيروت: دار الفكر

العراقي، زين الدين عبد الرحيم بن الحسين(2002م). *شرح التبصرة والتذكرة*. تحقيق: عبد اللطيف الهميم .وماهر ياسين فحل. ط1. بيروت: دار الكتب العلمية

العسكري، الحسن بن عبد الله(1402هـ. *تصحيفات المحدثين*. تحقيق: محمود ميرة. ط1. القاهرة: المطبعة العربية الحديثة.

العقيلي، محمد بن عمرو.(1984). *الضعفاء*. تحقيق: عبد المعطي أمين قلعجي).ط1. بيروت: دار المكتبة العلمية

الغوري، سيد عبد الماجد. (2007). *معجم المصطلحات الحديثية*. ط1. دمشق: دار ابن كثير

ابن عياض، عياض بن موسى(1970). *الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع*. تحقيق: السيد أحمد صقر. ط1. القاهرة: دار التراث / المكتبة العتيقة

ابن فارس، أحمد بن فارس.(1979). *معجم مقاييس اللغة*. تحقيق عبد السلام محمد هارون. ط1.بيروت: دار الفكر.

الفسوي، يعقوب بن سفيان(1981). *المعرفة والتاريخ*. تحقيق:أكرم ضياء العمري. ط2. بيروت: مؤسسة الرسالة.

الفيروز آبادي، محمد بن يعقوب. (1978). *القاموس المحيط*. تحقيق: نصر الهوريني. ط3. بيروت: دار الكتب العلمية.

أبو القاسم، حمزة بن يوسف(1984). *سؤالات حمزة بن يوسف السهمي للدارقطني*. تحقيق: موفق بن عبد الله. الرياض: مكتبة المعارف.

الكتاني، عبد الله محمد بن جعفر(1993). *الرسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السنة المشرفة*. تحقيق: محمد المنتصر الكتاني. ط5. دار البشائر الإسلامية.

اللاحم، إبراهيم بن عبد الله.(2003). *الجرح والتعديل*. ط1. الرياض: مكتبة الرشيد.

محمود، عبد الله بن عبد الرحيم (2009). *ضبط كتابة الحديث وإصلاحه*. السعودية: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.

المزي، يوسف بن الزكي(1980). *تهذيب الكمال*. تحقيق: بشار عواد. ط1. بيروت: الرسالة

مصطفى، إبراهيم. والزيات. أحمد. وآخرون. (2004م). *المعجم الوسيط*. ط1. القاهرة: دار الدعوة.

ابن منظور، محمد بن مكرم(1970). *لسان العرب*. ط1. بيروت: دار صادر

قائمة المراجع المرومنة:

Ibn Al-Atheer, Al-Mubarak bin Muhammad (1963). ***The end is in a strange way***. (In Arabic) Investigation: Taher Ahmad Al-Zawi and Mahmoud Al-Tanahi. i 1. Al-Halabi.

Al-Ahdab, Khaldoun Muhammad Salim. (2006 AD). ***Classification in the Prophet's Sunnah from the beginning of the second middle, a historical presentation.*** (In Arabic) i 1. Beirut: Al Rayyan Foundation

Al-Bukhari, Muhammad bin Ismail. (1970). ***Big history.*** (In Arabic) Investigation: Syed Hashem Al-Nadawi. Beirut: Ottoman Encyclopedia.

Abu Bakr, Muhammad ibn Abd al-Ghani (1408 AH). **Restriction to know the narrators of the Sunan and Musnads.** (In Arabic) Investigation: Kamal Youssef Al-Hout. i 1. Beirut: Scientific Books House.

Al-Jurjani, Muhammad bin Ali. (1983 AD). ***Tariffs.*** (In Arabic), Investigation: Ibrahim Al-Abyari. Beirut: Arab Book House.

Ibn al-Jawzi, Jamal al-Din Abd al-Rahman bin Ali (1968 AD). ***topics.*** (In Arabic), Investigation: Abdul Rahman Muhammad Othman. i 1. Medina: The Salafi Library. C 1. 2: 1386 AH - 1966 AD. A. 3: 1388 A.H. - 1968 A.D.

Al-Hakim, Muhammad bin Abdullah (2002 AD). ***The entrance to the corona.*** (In Arabic), Investigation: Ahmed Faris Al-Salloum. Beirut: Ibn Hazm House.

Governor, Muhammad bin Abdullah. (1977 AD). ***Knowledge of modern sciences.*** (In Arabic), Investigation: Zuhair Shafiq. i 1. Beirut: House of Revival of Sciences

Ibn Abi Hatim, Muhammad Abdul Rahman bin Muhammad bin Idris. (2006 AD). ***The reasons for the discussion.*** (In Arabic), Investigation: A team of researchers under the supervision and care of Dr. Saad bin Abdullah Al-Hamid and Dr. Khaled bin Abdul Rahman Al-Jeraisy. i 1. Riyadh: Al-Humaidhi Press.

Ibn Hibban, Muhammad (1975 AD). ***Trusts.*** (In Arabic), Investigation: Sharaf Al-Din Ahmed, 1st Edition. Beirut: Dar Al-Fikr.

Ibn Hajar, Ahmed bin Ali. (2002 AD). ***Libra tongue.*** (In Arabic), Investigation: Abdel Fattah Abu Ghuddah. I 10. Beirut: Library of Islamic Publications

Ibn Hajar, Ahmed bin Ali (1379 AH). ***Fath Al-Bari, Explanation of Sahih Al-Bukhari***, (In Arabic), 1st Edition. Beirut: House of Knowledge

Ibn Hajar, Muhammad bin Ahmed (1963 AD). ***The balance of moderation in the criticism of men***. (In Arabic), Investigation: Sheikh Ali Muhammad Moawad and Sheikh Adel Ahmed Abdel Mawgod, 1st Edition.

Ibn Hajar, Ahmed bin Ali (1326 AH). ***refine refinement.*** (In Arabic), i 1. India: Encyclopedia of Systematics.

Ibn Hanbal, Ahmad (1414 AH***). Abu Dawood's questions to Imam Ahmad bin Hanbal in slandering the narrators and modifying them***. (In Arabic), Investigation: Dr. Ziyad Mohamed Mansour. i 1. Medina: Library of Science and Governance.

Ibn Hanbal, Ahmed (2001 AD). ***The ills and knowledge of men.*** (In Arabic), Investigation: Wasi Allah Muhammad Abbas. i 2. Khani House.

Al-Halabi, Burhan Al-Din (1988 AD). ***Grateful for throwing narrators mixing.*** (In Arabic), Investigation: Aladdin Ali Reda. i 1. Cairo: Dar Al-Hadith

Al-Khatib, Ahmed bin Ali (1983 AD). ***The whole of the narrator's morals and the etiquette of the listener***. (In Arabic), Investigation: Mahmoud al-Tahan. i 1. Riyadh: House of Knowledge.

Al-Khatib, Ahmed bin Ali. (T. 463 AH). ***Enough in the science of the novel.*** (In Arabic), Investigation: Abu Abdullah Al-Sourqi and Ibrahim Hamdi Al-Madani. i 1. Medina: Scientific Library.

Al-Khatib, Ahmed bin Ali (2002). ***Baghdad history.*** (In Arabic), Investigation: Bashar Awad Maarouf. Beirut: House of Scientific Books

Al-Khamisi, Abdul Rahman bin Ibrahim. (1419 AH). ***Dictionary of Hadith Sciences.*** (In Arabic) i 1. Jeddah: Al-Andalus House.

Abu Dawud, Suleiman bin Al-Ash`ath (1994). ***Abu Dawood's questions to Imam Ahmad bin Hanbal in jarring and modifying*** (In Arabic), the narrators Investigation: Ziyad Muhammad Mansour. i 1. Science and Governance Library.

Ibn Daqiq al-Eid, Muhammad bin Ali (2000 AD). ***The proposal in the statement of the term***. (In Arabic) i 1. Beirut: House of Scientific Books

Ibn Rajab, Zain al-Din (1987 AD). ***Explanation of the reasons for al-Tirmidhi***. (In Arabic) Investigation: Hammam Abdel Rahim Saeed, 1st Edition. Jordan: Al-Manar Library.

Abu Zara'a, Obaidullah bin Abdul Karim (2009 AD). ***The weak and Al-Barzai's questions***. (In Arabic) . Investigation: Muhammad bin Ali Al-Azhari. i 1. Cairo: Al Farouk Modern Printing and Publishing.

Abu Zara'a, Obaidullah (1982 AD). ***The weak and Abu Zara'a Al-Razi's answers to Al-Barza'i's questions.*** (In Arabic), Investigated by: Saadi Al-Hashemi. Medina: The Islamic University

Abu Zaid, Bakr bin Abdullah. (1993 AD). ***Knowledge of copies and modern newspapers,*** (In Arabic) i.1. Riyadh: Dar Al Rayah.

Al-Sakhawi, Shams Muhammad bin Abdul Rahman. (1418 AH). ***Satisfactory answers to what Al-Sakhawi was asked about from the hadiths of the Prophet***. (In Arabic) Investigation: Muhammad Ishaq Muhammad Ibrahim, 1st Edition. Dar Al Raya Publishing and Distribution.

Salama, Muhammad Khalaf (2007). ***The tongue of the narrators***. (In Arabic) i 1. Mosul, Dr. N

Al-Suyuti, Abdul Rahman bin Abi Bakr. (T 911 AH). ***Training the narrator in explaining the approximation of the nawawi.*** (In Arabic), Investigation: Abdel Wahab Abdel Latif. i 1. Riyadh: Modern Riyadh Library.

Ibn al-Salah, Othman bin Abdul Rahman (1986). ***Know the types of hadith sciences. It is known as the introduction to Ibn al-Salah***. (In Arabic), Investigation: Noureddine Ater. i 1. Syria: Dar Al-Fikr.

Al-Souli, Muhammad bin Yahya (1341 AH). ***Book literature.*** (In Arabic), Investigation: Muhammad Bahja al-Athari. and Mahmoud Shukri Al-Alusi. Egypt: The Salafi Press. Egypt

Ibn Uday, Abdullah (1963 AD). ***full in the weak.*** (In Arabic), Investigation: Adel Ahmed Abdel Mawgod. Ali Muhammad Moawad. Beirut: Dar Al-Fikr

Al-Iraqi, Zain Al-Din Abdul Rahim bin Al-Hussein (2002 AD). ***Explanation of the note and the ticket.*** (In Arabic), Investigation: Abdul Latif Al-Hamim and Maher Yassin Fahl. i 1. Beirut: House of Scientific Books

Al-Askari, Al-Hassan bin Abdullah (1402 AH). ***Corrections of the Hadiths***. (In Arabic), Investigation: Mahmoud Mira. 1st Edition. Cairo: Modern Arab Press.

Al-Aqili, Muhammad bin Amr. (1984). ***The weak.*** (In Arabic), Investigation: Abd al-Muti Amin Qalaji). Beirut: Scientific Library House

Al-Ghouri, Syed Abdul Majid. (2007). ***A Dictionary of Modern Terms***. (In Arabic), i 1. Damascus: Ibn Kathir House

Ibn Iyad, Iyad ibn Musa (1970). ***Reflection to know the origins of the novel and the restriction of hearing***. (In Arabic), Investigation: Mr. Ahmed Saqr. i 1. Cairo: Heritage House / Antique Library

Ibn Faris, Ahmed bin Faris. (1979). ***A Dictionary of Language Standards***. (In Arabic), Investigation by Abd al-Salam Muhammad Haroun. i 1. Beirut: Dar Al-Fikr.

Al-Fasawi, Yaqoub bin Sufyan (1981). ***knowledge and history***. (In Arabic), Investigation: Akram Zia Al-Omari. i 2. Beirut: Al-Resala Foundation.

Al-Fayrouz Abadi, Muhammad bin Yaqoub. (1978). ***Ocean Dictionary.*** (In Arabic), Investigation: Nasr Al-Hourini. i 3. Beirut: Scientific Books House.

Abu al-Qasim, Hamza bin Yusuf (1984). ***Questions Hamza bin Yousef Al-Sahmi to Al-Daraqutni***. (In Arabic), Investigation: Muwaffaq bin Abdullah. Riyadh: Knowledge Library.

Al-Katani, Abdullah Muhammad bin Jaafar (1993). ***The extreme message of a famous statement written by the honorable year***. (In Arabic), Investigation: Muhammad al-Muntasir al-Kitani. i 5. Al-Bashaer Islamic House.

Al-Lahim, Ibrahim bin Abdullah. (2003). ***wounding and adjusting.*** (In Arabic), i 1. Riyadh: Al-Rasheed Library.

Mahmoud, Abdullah bin Abdul Rahim (2009***). Adjusting the writing of the hadith and fixing it.*** (In Arabic) Saudi Arabia: Imam Muhammad bin Saud Islamic University.

Al-Mazi, Youssef bin Al-Zaki (1980). ***Perfect refinement.*** (In Arabic), Investigation: Bashar Awad. i 1. Beirut: the message

Moustafa Ibrahim. and costumes. Ahmad. et al. (2004 AD). ***Intermediate Dictionary.*** (In Arabic), i 1. Cairo: Dar al-Da`wah.

Ibn Manzoor, Muhammad bin Makram (1970). ***Arabes Tong.*** (In Arabic), i 1. Beirut: Dar Sader